

## أثر التكنولوجيا المالية في الأداء المالي

(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في الإمارات)

# The Impact of Financial Technology (Fintech) on Financial Performance

(An Empirical Study on a Sample of Banks in the UAE)

إعداد الطالب

مهذَّ أسامة الفرّاء

بإشراف الدكتور

ياسر كفا

العام الدراسي

2024 – 2023

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية في الأداء المالي للمصارف في الإمارات، حيث تم أخذ عينة مكوّنة من ثلاث مصارف إماراتية وهي (بنك المشرق، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبو ظبي الأول) لتطبيق الدراسة عليها.

تم التعبير عن التكنولوجيا المالية بثلاث نسب وهي (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم، وتم التعبير عن الأداء المالي بأربع مجموعات من النسب (نسب السيولة متمثلةً بنسبة الرصيد النقدي، نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول، نسب النشاط متمثلةً بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع، نسب السوق متمثلةً بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم).

تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 2017 وحتى عام 2023، وتم الحصول على البيانات المالية الخاصة بالنسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية من موقع (Statista.com)، والبيانات المالية الخاصة بالنسب المعبرة عن الأداء المالي من القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة، ومن ثم تم حساب النسب المالية واستخدام برنامج EXCEL لإجراء توصيف إحصائي ودراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة، ثم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب النشاط متمثلةً بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع، وجود مستويات منخفضة نسبياً للربحية، وجود مستويات مرتفعة نسبياً للنشاط، وذلك لدى مصارف العينة الإماراتية.

وبناءً على النتائج السابقة تم وضع مجموعة من التوصيات كان أهمها: اتباع السياسات اللازمة لزيادة حجم صافي الربح ومعدل العائد على الأصول وزيادة الربحية لدى مصارف العينة، الاستمرار باتباع السياسات الجيدة التي أدت إلى زيادة نشاط مصارف العينة مع أخذ الحذر بشأن السيولة.

**الكلمات المفتاحية:** التكنولوجيا المالية، الأداء المالي، نسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم، نسبة الرصيد النقدي، معدل العائد على الأصول، نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع، نسبة سعر السهم إلى عائد.

## **Abstract**

This study aimed to demonstrate whether there is an impact of Financial Technology on Financial Performance of banks in the UAE, a sample consists of three Emirate banks (Mashreq Bank, Emirates National Bank of Dubai, First Abu Dhabi Bank) was taken to apply the study on it.

Financial Technology was expressed by three Ratios (Revenues, Transactions value, Number of Users) of Financial Technology in the UAE to its counterparts in the world.

Financial Performance was expressed by four sets of Ratios (Liquidity Ratios represented by the Cash Balance Ratio, Profitability Ratios represented by the Rate of Return on Assets, Activity Ratios represented by the Ratio of Credit Facilities to Total Deposits, Market Ratios represented by the Ratio of Share Price to Share Earnings).

The study was applied during the period from 2017 to 2023.

The Financial Data of the Ratios expressing Financial Technology were obtained from the website (Statista.com), and those of the Ratios expressing Financial Performance were obtained from the published financial statements of the sample's banks.

Financial Ratios were calculated and the EXCEL program was used to conduct a Statistical Description and Analytical Study of the study variables, then the study Hypotheses were tested using Simple Regression Analysis.

The study reached a set of Results, the most important of which were: The presence of a statistically significant impact of Financial Technology Ratios on Activity Ratios represented by the Ratio of Credit Facilities to Total Deposits, The presence of relatively low levels of Profitability, The presence of relatively high levels of Activity, all of that in the sample's Emirate banks.

Based on the previous results, a set of Recommendations were developed, the most important of which were: Following the necessary policies to increase the size of the net profit and the ROA and increase Profitability in the sample's banks, Continuing to follow the good policies that led to an increase in the sample's banks Activity while being careful about Liquidity.

**Keywords:** Financial Technology, Financial Performance, Ratio of (Revenues, Transactions Value, Number of Users) of Financial Technology in the UAE to its counterparts in the world, Cash Balance Ratio, Rate of Return on Assets, Ratio of Credit Facilities to Total Deposits, Ratio of Share Price to Share Earnings.

## الإهداء والشكر

### إهداء

إلى من هم منارةً تضيءُ الدرب في الطريق نحو التفوق.

#### عائلي العزيزة

إلى رفاقي الدرب والسنين الطويلة الذين تقاسمنا معاً حُلُوَّ ومُرَّ أيام الدراسة.

#### أصدقاء الدراسة

إلى كُلِّ إخوة الحياة الذين عشنا سويةً أحلى الأيام.

#### رفاقي الحياة

### الشكر

إلى منهل العلم والمثل الأعلى لي، مُعلِّمي ومُرشدي.

#### د. ياسر كفا

إلى المُعلِّم والأبُّ الرُّوحيُّ لي، ومن فاضَ بالعلم الغزير.

#### د. راغب الغصين

إلى المُعلِّمةِ القديرة، صاحبةِ القلبِ والابتسامِ الرائعِين.

#### د. منال الموصلي

إلى جميع الدكاترةِ العظماء الذين رافقوا مسيرتي الدراسيَّة.

#### دكاترة المعهد العالي لإدارة الأعمال

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	عنوان الفقرة	رقم الفقرة
	<b>الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)</b>	
1	مقدمة	
2	الدراسات السابقة	1-1
6	مشكلة الدراسة	2-1
8	فرضيات الدراسة	3-1
11	أهمية الدراسة	4-1
11	أهداف الدراسة	5-1
14	حدود الدراسة	6-1
15	محددات الدراسة	7-1
15	المنهج المستخدم في الدراسة	8-1
16	متغيرات الدراسة	9-1
	<b>الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة)</b>	
18	مقدمة	
	<b>المبحث الأول: التكنولوجيا المالية</b>	<b>1-2</b>
18	مقدمة	
18	مفهوم التكنولوجيا المالية	1-1-2
19	مبررات ظهور التكنولوجيا المالية وعوامل تطورها	2-1-2
20	المجالات الرئيسية للتكنولوجيا المالية	3-1-2
22	التحوّل الرقمي	4-1-2
22	تعريف التحوّل الرقمي	1-4-1-2
22	أهمية التحوّل الرقمي	2-4-1-2
23	البنوك الرقمية	5-1-2
23	تعريف البنوك الرقمية	1-5-1-2
24	المؤشرات المعبرة عن التكنولوجيا المالية	6-1-2

	<b>المبحث الثاني: الأداء المالي</b>	<b>2-2</b>
26	مقدمة	
26	تعريف الأداء المالي	1-2-2
27	عناصر الأداء المالي	2-2-2
27	أهمية الأداء المالي	3-2-2
28	تقييم الأداء المالي	4-2-2
29	أهداف تقييم الأداء المالي	5-2-2
29	مراحل تقييم الأداء المالي	6-2-2
30	مؤشرات قياس الأداء المالي للمصارف	7-2-2
	<b>الفصل الثالث (الإطار العملي للدراسة)</b>	
34	مقدمة	
34	لمحة عن عينة الدراسة	
	<b>المبحث الأول: التوصيف الإحصائي</b>	<b>1-3</b>
36	مقدمة	
36	التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	1-1-3
37	التوصيف الإحصائي لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم	1-1-1-3
37	التوصيف الإحصائي لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم	2-1-1-3
38	التوصيف الإحصائي لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم	3-1-1-3
38	التوصيف الإحصائي لنسبة الرصيد النقدي	4-1-1-3
39	التوصيف الإحصائي لمعدل العائد على الأصول (ROA)	5-1-1-3
39	التوصيف الإحصائي لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع	6-1-1-3
40	التوصيف الإحصائي لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم (P/E)	7-1-1-3
	<b>المبحث الثاني: الدراسة التحليلية</b>	<b>2-3</b>

41	مقدمة	
41	الدراسة التحليلية للمتغير المستقل (التكنولوجيا المالية)	1-2-3
44	الدراسة التحليلية لنسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة)	2-2-3
46	الدراسة التحليلية لمعدل العائد على الأصول ROA (نسبة الربحية)	3-2-3
48	الدراسة التحليلية لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (نسبة النشاط)	4-2-3
50	الدراسة التحليلية لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم P/E (نسبة السوق)	5-2-3
	<b>المبحث الثالث: اختبار الفرضيات</b>	<b>3-3</b>
52	مقدمة	
52	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية	1-3-3
55	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية	2-3-3
57	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفرضياتها الفرعية	3-3-3
59	اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة وفرضياتها الفرعية	4-3-3
61	<b>النتائج</b>	
63	<b>التوصيات</b>	
64	<b>آفاق الدراسة المستقبلية</b>	
65	<b>المراجع</b>	

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	1
16	متغيرات الدراسة	2
36	التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	3
52	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية	4
55	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية	5
57	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفرضياتها الفرعية	6
59	اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة وفرضياتها الفرعية	7

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	مبررات وعوامل تطور التكنولوجيا المالية	1
20	المجالات الرئيسية للتكنولوجيا المالية	2
41	الدراسة التحليلية للمتغير المستقل (التكنولوجيا المالية)	3
44	الدراسة التحليلية لنسبة الرصيد النقدي	4
46	الدراسة التحليلية لمعدل العائد على الأصول ROA	5
48	الدراسة التحليلية لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع	6
50	الدراسة التحليلية لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم P/E	7

الفصل الأول  
(الإطار العام للدراسة)

## مقدمة

المصارف كغيرها من المؤسسات المالية تقوم بتقديم منتجات وخدمات مالية متنوعة إلى مختلف شرائح العملاء، وتتبع استراتيجيات وسياسات تقوم على مبدأ ثابت وهو تقديم أفضل المنتجات والخدمات المالية إلى العملاء بأقل تكلفة ممكنة وأعلى جودة، وأقصر مدة زمنية للتقديم، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق الهدف الأسمى لها وهو تحقيق الربح، بالإضافة إلى تحقيق ميزة تنافسية تضمن لها البقاء والنمو المستقبلي.

وظهر في العصر الحالي مفهوم جديد وهو التكنولوجيا المالية التي هي وليدة الذكاء الاصطناعي حيث قدّمت حزمة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات المالية المتطورة كخدمات الدفع الإلكتروني والإقراض الرقمي وخدمات الاستثمار الرقمي وصولاً إلى تأسيس بنوك رقمية بالكامل، وإن أساس التكنولوجيا المالية هو الابتكار والإبداع المستمرين والاستفادة من تكنولوجيا الانترنت والذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات المالية بشكل رقمي، مما يسهم في تطوير القطاع المالي ككل.

وإنّ الأداء المالي المعبر عن الوضع المالي للمصرف والذي يعتبر قياسه وتقييمه الأساس في الحكم على أداء المصرف وكفاءة وفعالية العمليات التي يقوم بها ودرجة الاستقرار التي يتمتع بها، يتأثر بعوامل عديدة أهمها التكنولوجيا المالية التي أصبحت ضرورية التطبيق في المصارف اليوم لتحسين الأداء المالي بكافة جوانبه، حيث توفر إمكانية تقديم الخدمات المالية على مدار اليوم مما يزيد من الإيرادات وتسهم في تخفيض التكاليف كالرواتب والأجور وغيرها وبالتالي زيادة صافي ربح المصرف.

وتعتبر دولة الإمارات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، حيث أنها تمتاز بسرعة كبيرة في تبني أحدث التطورات في هذا المجال، ويعود السبب في ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي الكبير الذي تتمتع به إضافة إلى وجود بنية تحتية متطورة، وبرزت آثار هذه المقومات في المصارف الإماراتية حيث تحوّلت إلى تقديم كافة خدماتها بشكل إلكتروني عن طريق تطبيقات الهواتف الذكية، وتقليل عدد فروعها المنتشرة في الدولة لتخفيض التكاليف، وتم تأسيس عدة بنوك رقمية بالكامل.

ونظراً لوجود كافة هذه المقومات في دولة الإمارات ومواكبتها المستمرة للتطورات الحاصلة في العالم في مجال التكنولوجيا المالية، فقد قام الباحث بتطبيق الدراسة على عينة من المصارف في الإمارات لبيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية في الأداء المالي لها.

## 1-1 الدراسات السابقة

### أولاً: الدراسات العربية

(1) رملي وشلاي، (2023)، بعنوان " الشمول المالي والتكنولوجيا المالية تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة، من خلال تقديم المفاهيم الخاصة بهما وعرض مختلف المبادرات التي قام بها بنك الإمارات الوطني وذكر أهم منصات التمويل الجماعي في الإمارات، طُبِّقَ في هذه الدراسة المنهج الوصفي وتم استخدام المؤشرات التالية للتعبير عن الشمول المالي: نسبة الأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حساب مصرفي في الإمارات، ونسبة المدفوعات المالية الرقمية لهم، ونسبة الاقتراض الرقمي ونسبة الادخار الرقمي وذلك لعام 2021 ومقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في الدول ذات الدخل المرتفع، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الإمارات تتمتع بمستوى عالٍ من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، وقُدِّمَت توصيات تمثلت في ضرورة ترسيخ الثقافة المالية عند كافة الأفراد بهدف تعزيز الشمول المالي.

(2) مرسي وموساوي، (2023)، بعنوان " تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين أداء البنوك: دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات " .

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التحول الرقمي وإبراز دوره وأهميته كآلية لخلق القيمة وتحسين أداء البنوك، طبقت هذه الدراسة على بنك التنمية في سنغافورة (DBS) خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2015 وحتى عام 2021، طُبِّقَ في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم التعبير عن التحول الرقمي باستخدام مؤشرات حجم العملاء والإيرادات والتكاليف والأرباح والعائد من العملاء الرقميين على حقوق المساهمين بالإضافة إلى نسبة التكلفة إلى الدخل للتعاملات الرقمية، وتم تحليل تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التحول الرقمي ساهم بتحسين أداء البنك، حيث ازدادت الربحية والدخل وانخفضت التكاليف ونسبة التكلفة إلى الدخل، وازداد حجم العملاء وتحسَّن ال ROE من التعاملات الرقمية، ووضعت توصيات تمثلت في أنه على البنوك الاهتمام بالتحول الرقمي والاستفادة من التجربة الإيجابية لبنك التنمية.

## ثانياً: الدراسات الأجنبية

### 1) Yoon & Lee & Oh, (2023), with Title “Differential Impact of Fintech and GDP on Bank Performance: Global Evidence”.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كانت مستويات التكنولوجيا المالية تؤثر على أداء البنوك وفيما إذا كان تفاعل التكنولوجيا المالية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على أداء البنوك على مستوى العالم، تم تطبيق الدراسة على 91 دولة حول العالم بالاستفادة من بيانات قاعدة بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي، وتم استخدام التوصيف الإحصائي لتوصيف المتغيرات وتحليل الانحدار المتعدد لبيان الأثر، تم تطبيق هذه الدراسة على البيانات المالية للأعوام 2014 و 2017 و 2021، للتعبير عن التكنولوجيا المالية تم استخدام مؤشر نسبة الأفراد فوق ال 15 سنة الذين أجروا أو استقبلوا مدفوعات رقمية، وللتعبير عن الأداء المالي تم استخدام معدل العائد على الأصول، هامش صافي الفوائد، نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، نسبة التكلفة إلى الدخل، وتم استخدام مؤشرات عامة خاصة بالدول كالتعداد السكاني، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن استخدام التكنولوجيا المالية يزيد من ال ROA للبنوك وهامش صافي الفوائد ويخفف من نسبة التكلفة إلى الدخل، وأوصت بإجراء دراسات حول أثر التكنولوجيا المالية في التعمق المالي والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي.

## 2) Song & Yu & He, (2023), with Title “Heterogeneous Impact of Fintech on the Profitability of Commercial Banks: Competition and Spillover Effects”.

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي لأثر المنافسة وانتشار التكنولوجيا المالية على ربحية البنوك التجارية، تم تطبيق هذه الدراسة على البيانات المالية السنوية لـ 46 بنكاً تجارياً مُدرجاً في الصّين خلال فترة دراسة امتدّت من عام 2012 حتى عام 2021، حيث تم استخدام التوصيف الإحصائي لتوصيف المتغيرات واستخدام تحليل الانحدار المتعدد والانحدار غير المتجانس لبيان الأثر، استُخدِمَ معدل العائد على الأصول للتعبير عن الربحية، ومؤشر جامعة Peking للشمول المالي الرقمي للتعبير عن التكنولوجيا المالية، المتغيرات العامة عبّر عنها ب الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، وتم استخدام مؤشرات داخلية للبنوك وهي نسبة التكلفة إلى الدخل، نسبة الدخل من غير الفوائد، إجمالي الأصول، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن تأثير المنافسة كان أكبر من تأثير انتشار التكنولوجيا المالية على ربحية البنوك، وبالتالي ارتبطت المنافسة سلباً مع الربحية في البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بأنه على البنوك التجارية أن تغيّر فلسفة أعمالها ونموذج الإيرادات وتحسين قدرتها على الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية والتركيز على المستخدمين.

## ثالثاً: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

نُبيّن فيما يلي جدولاً يوضّح نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وذلك كما يلي:

**الجدول 1: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	
		<b>نقاط التشابه</b>
	تمّ بيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية في الأداء المالي للمصارف من خلال مجموعة من المؤشرات ودراسة تطور المؤشرات خلال فترة الدراسة واستخدام تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات.	
	في دراسة رملي وشلاي تم مقارنة النسب المعبرة عن الشمول المالي في الإمارات مع مثيلاتها في الدول ذات الدخل المرتفع لعام 2021 فقط.	<b>نقاط الاختلاف</b>
	في دراسة مرسي وموساوي تم تحليل تطور المؤشرات المعبرة عن التحول الرقمي خلال الفترة من عام 2015 حتى 2021 لبنك التنمية فقط.	
	في دراسة Yoon تم بيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية في أداء البنوك من خلال تطبيق تحليل الانحدار المتعدد على المؤشرات المستخدمة لـ 91 دولة حول العالم للأعوام 2014، 2017، 2021 فقط.	
	في دراسة Song تم بيان فيما إذا كان هناك أثر لانتشار التكنولوجيا المالية في ربحية البنوك التجارية من خلال تطبيق تحليل الانحدار المتعدد والانحدار غير المتجانس على المؤشرات المستخدمة لـ 46 بنك تجاري مُدرج في الصين خلال الفترة (2012 - 2021) فقط.	
تم في هذه الدراسة استخدام مؤشرات جديدة للتعبير عن التكنولوجيا المالية وهي نسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم، وتم إجراء توصيف إحصائي لتوصيف المتغيرات، وإجراء دراسة تحليلية لتحليل تطوّر النسب خلال فترة الدراسة (2017-2023)، وتطبيق تحليل الانحدار البسيط لبيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية بمؤشراتها في الأداء المالي لعينة من المصارف الإماراتية بمؤشراته (نسب السيولة، الربحية، النشاط، السوق).		

المصدر: من إعداد الباحث

## 1-2 مشكلة الدراسة

تسعى المصارف إلى رفع أدائها المالي من خلال تطبيق التكنولوجيا المالية في منتجاتها وخدماتها المقدمة إلى العملاء، وبسبب التطور الكبير في دولة الإمارات في استخدام التكنولوجيا المالية وتماشيها مع التطور الحاصل في العالم في هذا المجال نظراً للاستقرار الاقتصادي، تقوم المصارف في الإمارات بالتطبيق والمواكبة المستمرة لأحدث تقنيات التكنولوجيا المالية مما يُحسّن من أدائها المالي، وفي ضوء ذلك تتلخّص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

### السؤال الرئيسي الأول:

هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية؟

وتتفرّع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية؟
- 2- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية؟
- 3- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية؟

### السؤال الرئيسي الثاني:

هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية؟

وتتفرّع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية؟

2- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية؟

3- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية؟

### السؤال الرئيسي الثالث:

هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية؟  
وتتفرّع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية؟

2- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية؟

3- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية؟

### السؤال الرئيسي الرابع:

هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية؟

وتتفرّع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية؟

2- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية؟

3- هل هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية؟

### 1-3 فرضيات الدراسة

استناداً إلى التساؤلات التي تم عرضها في مشكلة الدراسة أعلاه، يُمكن عرضُ فرضيات الدراسة على الشكل التالي:

#### الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

وتتفرّع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

### الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

وتتفرّع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

### الفرضية الرئيسية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

وتتفرّع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

#### الفرضية الرئيسية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.  
وتتفرّع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

## 1-4 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال محورين رئيسيين وهما محور الأهمية العلمية ومحور الأهمية التطبيقية على النحو التالي:

### a. الأهمية العلمية (النظرية):

تتجلى الأهمية العلمية (النظرية) لهذه الدراسة من خلال توضيح الغموض الذي يحيط بمتغيرات الدراسة (التكنولوجيا المالية والأداء المالي) وتبسيطها وتطوير المفاهيم النظرية المتعلقة بها، حيث تم تناول التكنولوجيا المالية بتعريفها ومبررات ظهورها ومجالاتها الرئيسية ثم تناول التحوّل الرقمي والبنوك الرقمية بالتعريف، ثم تمّ الانتقال إلى دراسة الأداء المالي وعناصره وأهميته، وتناول تقييم الأداء المالي بالتعريف والأهداف ومراحل التقييم، وبهذا يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة مرجعاً متواضعاً للمهتمين بمجال التكنولوجيا المالية وأثرها في الأداء المالي.

### b. الأهمية التطبيقية (العملية):

تتجلى الأهمية التطبيقية (العملية) لهذه الدراسة من خلال التطبيق على البيانات المالية لعينة من المصارف في الإمارات وإجراء توصيف إحصائي للنسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية وعن الأداء المالي، ثم القيام بدراسة تحليلية لبيان تطوّر النسب خلال فترة الدراسة وتفسير أسبابه، ثم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان فيما إذا كان هناك أثر لكل نسبة من النسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية (المتغير المستقل) في كل نسبة من النسب المعبرة عن الأداء المالي (المتغير التابع) للمصارف عينة الدراسة، وتقديم التوصيات المناسبة في ضوء النتائج لإدارة المصارف وبالتالي استفادة بنوك العينة والبنوك الأخرى في الإمارات من النتائج.

## 1-5 أهداف الدراسة

في ضوء التساؤلات التي تم عرضها في مشكلة الدراسة أعلاه، يُمكن عرض أهداف الدراسة كما يلي:

### (1) الأهداف العامة:

التعرّف على الجوانب النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأداء المالي في المصارف وتطويرها.

## (2) الأهداف الرئيسية:

### الهدف الرئيسي الأول:

بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

وتتفرّع عنه الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

2- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

3- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

### الهدف الرئيسي الثاني:

بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

وتتفرّع عنه الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

2- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

3- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

### الهدف الرئيسي الثالث:

بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.  
وتتفرّع عنه الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

2- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

3- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

## الهدف الرئيسي الرابع:

بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

وتتفرَّع عنه الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

2- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

3- بيان فيما إذا كان هناك أثر لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

## 1-6 حدود الدراسة

تم تحديد الدراسة بنوعين من الحدود وهما حدود مكانية وحدود زمانية وذلك على الشكل التالي:

### • حدود مكانية:

تم تطبيق الدراسة على البيانات المالية لعينة من المصارف في الإمارات مكوّنة من 3 مصارف وهي (بنك المشرق، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبو ظبي الأول) حيث تم اختيار بنك المشرق نظراً للتوسُّع الكبير والمستمر في تطبيق التكنولوجيا المالية في منتجاته وخدماته، وتم اختيار بنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبو ظبي الأول لأنهما أكبر المصارف من حيث الأصول في الإمارات والشرق الأوسط ولإنجازتهما الهامّة في مجال التكنولوجيا المالية.

### • حدود زمانية:

تم تطبيق الدراسة على البيانات المالية لفترة 7 سنوات ممتدّة من عام 2017 وحتى عام 2023.

## 7-1 محددات الدراسة

واجه الباحث عند إعداد الدراسة عدة صعوبات ومحددات يمكن عرضها على الشكل التالي:

- أ. اختلاف بعض المسميات والمصطلحات المالية في القوائم المالية المنشورة للبنوك عينة الدراسة، مما تطلب من الباحث التوسع بشكل أكبر في القوائم والإفصاحات المالية المرفقة بها للبحث عن البند المطلوب.
- ب. عدم توافر مصادر بيانات موثوقة تبين الأرقام الحقيقية للتكنولوجيا المالية، مما دفع الباحث نحو اعتماد البيانات المنشورة من قبل موقع (Statista.com) التابع لشركة Statista الألمانية كبيانات مستخدمة في حساب النسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية.
- ت. عدم تطبيق الدراسة على المصارف في سورية نظراً لأن التكنولوجيا المالية ضعيفة نسبياً فيها وغير مواكبة لما وصلت إليه المصارف في الدول العربية المجاورة، لاسيما دول الخليج والإمارات العربية المتحدة تحديداً فلذلك تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف في الإمارات.

## 8-1 المنهج المستخدم في الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تسليط الضوء في الإطار النظري على كل من التكنولوجيا المالية والمؤشرات المستخدمة للتعبير عنها وهي نسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمين) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم، والأداء المالي ومؤشرات قياسه (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب السوق)، بالإضافة إلى الجانب العملي حيث تم دراسة عينة من المصارف في الإمارات مكونة من 3 مصارف وهي (بنك المشرق، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبو ظبي الأول) خلال الفترة الممتدة من عام 2017 وحتى عام 2023، وذلك من خلال إجراء توصيف إحصائي للنسب فيها ثم القيام بدراسة تحليلية لتحليل تطور هذه النسب خلال فترة الدراسة، وتطبيق تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرات المستقلة والتابعة لاختبار الفرضيات وبيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية في الأداء المالي للمصارف الإماراتية عينة الدراسة.

## 9-1 متغيرات الدراسة

تُبيّنُ فيما يلي جدولاً يوضّحُ متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والنسب المعبرة عن كل منهما وطريقة احتساب كل نسبة، وذلك كما يلي:

الجدول 2: متغيرات الدراسة

نوع المتغير	النسبة المعبرة عنه	طريقة الاحتساب
المتغير المستقل التكنولوجيا المالية	نسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم	$\frac{\text{إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات}}{\text{إيرادات التكنولوجيا المالية في العالم}}$
	نسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم	$\frac{\text{قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات}}{\text{قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في العالم}}$
	نسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم	$\frac{\text{عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات}}{\text{عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في العالم}}$
المتغير التابع الأداء المالي	نسبة الرصيد النقدي	النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى / الودائع وما في حكمها
	نسب الربحية	صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول
	نسب النشاط	التسهيلات الائتمانية / مجموع الودائع
	نسب السوق	نسبة سعر السهم إلى عائد السهم

المصدر: من إعداد الباحث

\* ملاحظة 1: تم احتساب النسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل موقع (Statista.com).

\* ملاحظة 2: تم احتساب النسب المالية المعبرة عن الأداء المالي بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2017-2023).

الفصل الثاني  
(الإطار النظري للدراسة)

## مقدمة:

سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول سيتناول تعريف التكنولوجيا المالية ومبررات ظهورها ومجالاتها والتحول الرقمي والبنوك الرقمية والمؤشرات المعبرة عن التكنولوجيا المالية، أما المبحث الثاني سيتم تخصيصه للأداء المالي وعناصره وأهميته وتقييمه وأهداف ومراحل التقييم والمؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف.

## المبحث الأول

### التكنولوجيا المالية

## مقدمة

إن التكنولوجيا المالية تمثل الشكل الأحدث للمنتجات والخدمات المالية المقدمة إلى العملاء باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة التي توفر الوقت والجهد، مما دفع المصارف نحو التحول الرقمي لتطبيق هذه التكنولوجيا فساهم ذلك في ظهور البنوك الرقمية، حيث قام الباحث في هذا المبحث باستعراض تعريف التكنولوجيا المالية ومبررات ظهورها ومجالاتها والتحول الرقمي والبنوك الرقمية والمؤشرات المعبرة عن التكنولوجيا المالية.

### 2-1-1 مفهوم التكنولوجيا المالية:

هنالك العديد من التعاريف التي قُدمت لبيان مفهوم التكنولوجيا المالية نذكر منها تعريفها على أنها: " الابتكار التكنولوجي في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية " (www.cfainstitute.org). " الابتكار القائم على التكنولوجيا في الخدمات المالية التي يمكن أن تنتج في نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات الجديدة ذات التأثير المادي المرتبط على تقديم الخدمات المالية" (Yoon & Lee & Oh, 2023, p 1).

" برامج الحاسوب وغيرها من التقنيات الحديثة التي تستخدمها الشركات والتي توفر خدمات مالية مُطوّرة وآليّة " (Deloitte, 2020, p 4).

" استخدام العملات المشفرة، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، المدفوعات عبر الهاتف المحمول، التمويل الجماعي، الإقراض من نظير إلى نظير، الاستشارات الآلية، تحديد الهوية عبر الانترنت والعديد من الابتكارات الأخرى " (Alt & Fridgen & Chang, 2024, p 3).

وانطلاقاً من هذه التعاريف استخلص الباحث التعريف التالي للتكنولوجيا المالية:

(استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة في خلق وتقديم خدمات مالية جديدة ومتطورة وتحديثها بشكل مستمر بما يضمن الاستفادة القصوى منها من قبل العملاء وتوفير الوقت والجهد على المؤسسات المالية والعملاء على حدٍ سواء).

## 2-1-2 مبررات ظهور التكنولوجيا المالية وعوامل تطورها:

الشكل 1: مبررات وعوامل تطوّر التكنولوجيا المالية

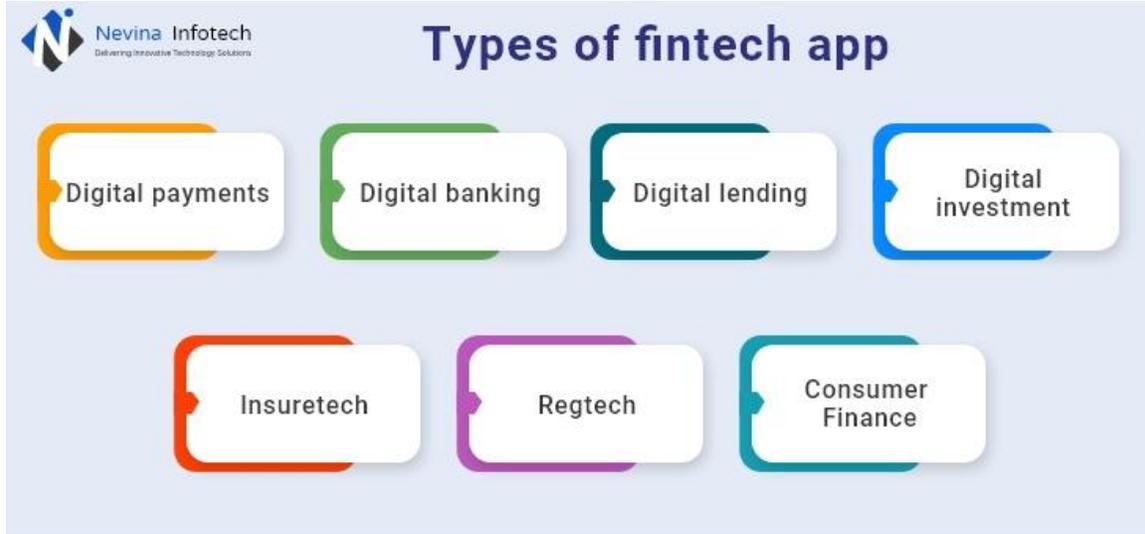


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (بن لخضر، 2024، ص44-45)

- 1- الأزمة المالية العالمية: حيث أدت تلك الأزمة إلى بحث العملاء عن وسائل تُجَنّبهم الوساطة وما تنطوي عليه من تكاليف مرتفعة.
  - 2- ازدياد عدد السكان: أي ازدياد الطلب على منتجات مالية جديدة تتناسب مع احتياجاتهم.
  - 3- الانتشار الكبير للإنترنت: حيث ساهم ذلك في وصول العملاء إلى المنتجات المالية بسهولة وسرعة وفي أي وقت ومن أي مكان في العالم.
  - 4- التخصّص في منتجات مالية محددة: تخصّص المؤسسات المالية بمنتج مالي يزيد من كفاءة وفعالية هذا المنتج ويفتح مجالاً للتحسين المستمر لهذا المنتج لكسب رضا العملاء.
  - 5- التكلفة المنخفضة: انخفاض التكاليف التشغيلية من رواتب وأجور الموظفين وغيرها في الشركات التي تعتمد التكنولوجيا المالية يساهم في تقديم منتجات مالية تكلفتها بالحدّ الأدنى.
- (بن لخضر، 2024، ص44-45).

## 2-1-3 المجالات الرئيسية للتكنولوجيا المالية:

الشكل 2: المجالات الرئيسية للتكنولوجيا المالية



المصدر: NevinaInfotech.com

- 1- **المدفوعات الرقمية:** وهي الخدمة الأكثر استخداماً والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعملاء، وتتركز هذه الخدمة في البنوك التي تقدم لعملائها مجموعة من أساليب الدفع غير النقدي ومنها الدفع عبر الموبايل وعن طريق الإنترنت، والتي توفر مرونة كبيرة في سداد الفواتير وتحويل الأموال في التجارة الإلكترونية. (رملي وشلاي، 2023، ص169).
- 2- **التأمين الرقمي:** وهو مجموعة نماذج أعمال من أجل جعل العملية التأمينية بكل تفاصيلها تسري بطريقة إلكترونية كملء المستندات التأمينية إلكترونياً ودفع التعويضات وتسعير منتجات التأمين بشكل رقمي بالإضافة إلى التنبؤ بمخاطر كل عملية تأمينية. (رملي وشلاي، 2023، ص169).
- 3- **البنوك الرقمية:** والتي تظهر في صورتين الأولى هي بنوك لها وجود فيزيائي وتقدم أغلب خدماتها المالية إلكترونياً كخدمات الإقراض الإلكترونية وخدمات تلقي ودفع وتحويل الأموال الإلكترونية وخدمات الاستثمار الإلكترونية، والصورة الثانية والتي تعتبر الشكل المعاصر للبنوك وهي البنوك التي لا تمتلك أي وجود فيزيائي وتقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية بشكل إلكتروني عن طريق تطبيق موبايل خاص بها. (بدر، 2022، ص153).

4- **التكنولوجيا التنظيمية:** " وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والبيانات والأتمتة في عملية التنظيم والرقابة والامتثال والإبلاغ المبكر عن التجاوزات والمخالفات، وتحديد المخاطر المصاحبة للمعاملات المالية في الوقت المناسب، وكل ذلك بهدف تحسين الكفاءة والحد من التجاوزات واكتشاف الاحتيال أو الشذوذ في المعاملات المالية، والتقليل من آثار المخاطر المترتبة عن التعاملات في الصناعة المالية ". (بن لخضر وسعيداني، 2024، ص22).

5- **الإقراض الرقمي:** وهو تنفيذ عملية الإقراض بالكامل عن طريق الانترنت وتطبيقات الهواتف الذكية، بحيث يقوم المقرض بتحميل التطبيق الخاص بالمقرض وتعبئة الطلب الإلكتروني للحصول على القرض، ومن ثم يقوم المقرض باستخدام تقنيات وبرمجيات متقدمة في دراسة معلومات طالب القرض وتقرير جدارته الائتمانية من عدمها، ليقوم في حال الموافقة بتحويل مبلغ القرض المطلوب إلى المحفظة الإلكترونية للعميل طالب القرض، ويتم متابعة سداد أقساط القرض والفوائد بشكل إلكتروني، الأمر الذي يوفر سهولة وسرعة في تلبية احتياجات العميل من الأموال.

(Chen & Even-tov & Kang & Wittenberg-Moerman, 2023, p 11).

6- **التمويل الاستهلاكي (التمويل الفردي):** ويشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم المؤسسات المالية للمنتجات والخدمات المالية لتلبية احتياجات العملاء وفي اتخاذ العملاء قراراتهم المالية وفي تنظيم الجهات الحكومية وراقبتها على المؤسسات المالية لحماية العملاء، وكل ذلك بهدف زيادة الكفاءة وتحسين الوضع المالي للعملاء.

(Xiao & Tao, 2020, p 3).

7- **الاستثمار الرقمي:** " وهو استخدام التكنولوجيا الحديثة والمنصات الرقمية لتسهيل عمليات بيع وشراء الأصول المالية كألسهم والسندات، وهذا يتضمن الوسطاء عبر الانترنت والمستشارون الآليون وتطبيقات التداول عبر الهاتف المحمول، يتضمن سوق الاستثمار الرقمي أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي للمساعدة في الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية ". (www.statista.com).

## 2-1-4 التحوّل الرقمي:

### 2-1-4-1 تعريف التحوّل الرقمي:

قُدِّمَت الكثير من التعاريف لبيان مفهوم التحوّل الرقمي ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه التعاريف:  
" عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي والتي تكون إما مُسَبَّب أو شرط مُسَبِّق لاستخدام التكنولوجيا " (أحمد، 2024، ص11).

" تغيير ثقافي وتنظيمي وتشغيلي من خلال استيعاب التقنيات الرقمية، بحيث تحقّق تحولاً عميقاً في كل مستوى من مستويات العمليات المصرفية من ابتكار المنتجات والخدمات، رقمنة الأموال وعرض النقود، أنظمة الأمان، العمليات مع العميل والبيانات المالية إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء في نفس الوقت " (مرسي وموساوي، 2023، ص525).

بناءً على ما ذُكِرَ من تعاريف يمكن وضعُ التعريف التالي للتحوّل الرقمي:

(هو إحداث تغييرات جذرية في كامل المؤسسة بهدف تطبيق التكنولوجيا المالية وخلق القيمة المرجوة منها بما يفيد المؤسسة نفسها والعملاء والمجتمع وكافة أصحاب المصلحة).

### 2-1-4-2 أهمية التحوّل الرقمي:

هناك العديد من النقاط التي تبرز أهمية قيام المؤسسات المالية بالتحوّل الرقمي، نذكر منها ما يلي:

1- زيادة الشمول المالي الرقمي وتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية بأسرع وقت وأقل جهد وبكفاءة وفاعلية عالية جداً.

2- زيادة شفافية وأمن المعاملات والتقليل من استخدام النقود الورقية.

3- التحرُّر من قيود الزمان والمكان وتجنّب العملاء تكاليف الوصول إلى فروع الشركة والالتزام

بساعات العمل الرسمي حيث يمكن للعميل الحصول على الخدمة على مدار اليوم (7/24)

وهو في أي مكان في العالم وذلك عن طريق الإنترنت والأجهزة الذكية.

4- تحقيق نمو كبير في الإيرادات وزيادة الحصة السُوقية بالتزامن مع تخفيض التكاليف بشكل

كبير وخصوصاً أجور الموظفين وذلك كون الخدمات أصبحت تُقدَّم إلكترونياً عن طريق

الانترنت، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح. (مرسي وموساوي، 2023، ص525).

## 2-1-5 البنوك الرقمية:

### 2-1-5-1 تعريف البنوك الرقمية:

إن ثورة المعلومات والتكنولوجيا وظهور التكنولوجيا المالية وأدواتها المدعومة بالذكاء الاصطناعي دفع بالقطاع المالي نحو التحوّل الرقمي لتطبيق هذه الأدوات الحديثة في المنتجات والخدمات المقدمة إلى العملاء، ونتيجة تبني البنوك نهج التحوّل الرقمي ظهر الشكل المعاصر من البنوك وهو **البنوك الرقمية**، ونذكر فيما يلي بعض التعاريف التي قُدّمت لها:

" البنوك الرقمية هي شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم كلاً من الخدمات المصرفية التقليدية والجديدة عبر الإنترنت مثل المدفوعات من نظير إلى نظير، والمستشارين الماليين الآليين، وتبادل العملات المشفرة، ومنصات التمويل الجماعي والإقراض وغيرها وذلك عن طريق تطبيقات الهواتف الذكية، وهي بنوك موجودة على الإنترنت فقط وليس لها أي وجود فيزيائي ".

(Monis & Pai, 2023, p 320).

" البنوك الرقمية هي مؤسسات مالية تعمل حصرياً عبر الإنترنت دون أي فروع فعلية، وهي نوع من شركات التكنولوجيا المالية التي تستفيد من التكنولوجيا لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تركّز على العملاء، وتهدف إلى إحداث تغيير جذري في الخدمات المصرفية التقليدية من خلال توفير تجربة مصرفية سلسة وسهلة الاستخدام من خلال منصّاتها الرقمية ".

(Sardar & Anjaria, 2023, p 32).

ومن وجهة نظر أخرى يمكن وضع التعريف التالي للبنوك الرقمية:

(هي شركات مالية قائمة بالكامل على التكنولوجيا المالية والتي تمثل الأساس لتقديم منتجاتها وخدماتها المصرفية إلى العملاء عن طريق الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية الخاصة بها فقط، ويمتلك الإنترنت محور وجودها، وتهدف إلى خلق القيمة من خلال الجودة العالية والسرعة الكبيرة والتكلفة المنخفضة).

## 2-1-6 المؤشرات المعبرة عن التكنولوجيا المالية

هناك العديد من المؤشرات والنسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية حيث اقتصر الباحث في هذه الدراسة على النسب التالية للتعبير عن التكنولوجيا المالية:

**أولاً: نسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم:**

تقيس هذه النسبة ما تشكّله إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات من إيرادات التكنولوجيا المالية في العالم، حيث تعتبر من وجهة نظر الباحث مؤشراً على تطور تطبيق التكنولوجيا المالية في الإمارات، فتعكس في زيادتها جودة عالية للخدمات والمنتجات المالية الرقمية المقدمة إلى العملاء وزيادة رضاهم، وتحسب هذه النسبة كالتالي:

**النسبة = إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات / إيرادات التكنولوجيا المالية في العالم**

**ثانياً: نسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم:**

تقيس هذه النسبة ما تشكّله قيمة صفقات التكنولوجيا المالية التي تجري في الإمارات من قيمة صفقات التكنولوجيا المالية التي تجري في العالم، حيث وجد الباحث بأن هذه النسبة تعتبر مؤشر هام على مدى اعتماد العملاء في الإمارات على التكنولوجيا المالية في إنجاز أمورهم، وتعكس زيادتها ميولاً ونفضيلاً أكبر للعملاء لاستخدام المنتجات المالية الرقمية وتحسب هذه النسبة كما يلي:

**النسبة = قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات / قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في العالم**

**ثالثاً: نسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم:**

تقيس هذه النسبة ما يشكّله عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات من عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية الإجمالي في العالم، حيث يرى الباحث بأن هذه النسبة هي مؤشر على مدى ثقة العملاء بالخدمات والمنتجات الرقمية التي توفرها التكنولوجيا المالية، واقتناعهم بنتائجها كتوفير الوقت والجهد بالإضافة إلى مستويات الحماية العالية للتعاملات، وتعكس زيادتها مستوى ثقة أكبر للعملاء في الإمارات في استخدام المنتجات والخدمات الرقمية، وتحسب هذه النسبة كالتالي:

**النسبة = عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات / عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في العالم**

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه تم احتساب النسب المعبّرة عن التكنولوجيا المالية بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل موقع (Statista.com).

ويستخلص الباحث من هذا المبحث أن التكنولوجيا المالية بمجالاتها المتعددة أصبحت ضرورة للمصارف وأصبح لزاماً عليها التحول الرقمي لتطبيقها والوصول إلى الشكل المعاصر للبنوك وهو البنوك الرقمية، ممّا يضمن للمصرف البقاء والنمو وامتلاك القدرة الحقيقية على المنافسة، وأنّ المؤشرات التي تم اعتمادها للتعبير عن التكنولوجيا المالية وهي نسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم، تعتبر مؤشرات مهمة ومناسبة لهذه الدراسة.

## المبحث الثاني

### الأداء المالي

#### مقدمة

قام الباحث في هذا المبحث باستعراض مفهوم الأداء المالي وعناصره وأهميته وتقييمه وأهداف ومراحل التقييم، ومن ثمَّ تمَّ التطرُّق إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف.

#### 2-2-1 تعريف الأداء المالي:

قُدِّمَت الكثير من التعاريف للأداء المالي وبيان المقصود فيه، ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه التعاريف:

" وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة ".  
(ريحي وزيتوني، 2023، ص12).

" مقياس لمدى قدرة الشركة على استخدام الأصول من خلال طبيعة عملها الأساسي وتوليد الإيرادات، ويستخدم لمقارنة الشركات التي تعمل في نفس القطاع أو في قطاعات مالية متماثلة ".  
(الهلاي، 2022، ص27).

" الأداء المالي هو نتيجة تقييم العمل المنجز وفقاً لرؤيةٍ وهدفٍ محددٍ سلفاً من قبل الشركة، وتتم مقارنة نتائج العمل بالمعايير التي تم وضعها، ويجب فحص وقياس كل مهمة مكتملة على أساس منتظم ". (Devita & Priyo, 2024, p 10).

انطلاقاً من التعاريف السابقة، قام الباحث بوضع تعريف شامل للأداء المالي:

(وصف دقيق للوضع المالي الحالي للشركة من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب).

## 2-2-2 عناصر الأداء المالي:

يرتبط الأداء المالي في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بمفهومين رئيسيين حيث يعتبر تواجدهما الجذر الأساسي الذي يركز عليه الأداء المالي الناجح لأي مؤسسة وهما **الكفاءة والفعالية**: حيث يُقصدُ **بالكفاءة** استخدام أقل قدر ممكن من المدخلات من أجل إنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات، أي أنها تركزُ بشكل أساسي على المدخلات وفي أن تكون تكلفتها أقل ما يمكن.

في حين أن **الفعالية** هي قدرة الشركة على تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة المدى التي وجدت المؤسسة لأجل تحقيقها، حيث تم وضع هذه الأهداف من قبل المؤسسين، وتركزُ على المخرجات وفي أن تحقق هذه المخرجات رضا العملاء والتوقعات المرجوة منها.

وهكذا نرى أنَّ المصارف والمؤسسات المالية الأخرى حتى تصل إلى الأداء المالي الناجح والجيد ينبغي عليها تضمين الكفاءة والفعالية بالشكل الأمثل بما يضمن التكلفة الأقل والعائد الأعلى من المنتجات والخدمات المقدّمة إلى عملائها، والأهم هو شرط الاستمرار بهذا التضمين، لكي يتم ضمان البقاء والتطوُّر لها. (ريحي وزيتوني، 2023، ص12-13).

## 2-2-3 أهمية الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي ذو درجة عالية من الأهمية وذلك لأنه يعكس أن جميع العمليات داخل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى تسري بشكل صحيح في حال كان جيداً، ويعكس الحاجة إلى التعديل في حال كان ضعيفاً، ومن النقاط التي تبرز أهمية الأداء المالي ما يلي:

- 1- يبيّن مستوى التنسيق بين أقسام المصرف والمؤسسات المختلفة.
- 2- إن القيام بمراجعة الأداء المالي للمصارف والمؤسسات الأخرى بشكل مستمر يمكّن من كشف الانحرافات وإجراء التعديلات الضرورية في الوقت المناسب.
- 3- توفير معلومات أساسية تساعد مختلف المستويات الإدارية على اتخاذ القرارات المناسبة.

(الهالي، 2022، ص29).

## 2-2-4 تقييم الأداء المالي:

برزت العديد من التعاريف لتقييم الأداء المالي ونذكر منها:

" يُعدُّ تقييم الأداء المالي من أهم الأدوات التي توضِّح الارتباط الوثيق بين أداء الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها من خلال العائد المالي، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يحقِّق مزايا تنافسيَّة في ظلِّ سوق تنافسي حاد، كما أنَّه يوفِّر المعلومات اللازمة لقياس وتحليل نتائج أعمال الشركة ".

(عبد المجيد، 2023، ص563).

" قياس العلاقة بين العناصر المكوِّنة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي ...) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس والتنبؤ بفشلها المالي المحتمل ". (بومصباح، 2023، ص18).

" عملية حيوية تساعد الشركات والمؤسسات على فهم وتحليل أداءها المالي الحالي والسابق، وتحديد مدى تحقيقها لأهدافها المالية واستراتيجياتها المستقبلية، ويعتبر أداة أساسية لاتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية ويساهم في تحقيق الشفافية والمصادقية في التواصل المالي مع المساهمين والشركاء والمستثمرين ". (ناصر وجلايلة، 2023، ص11).

وفي ضوء التعاريف السابقة ونظراً لخصوصية المصارف في هذه الدراسة، قام الباحث بوضع التعريف التالي لتقييم الأداء المالي للمصارف:

(القياس والتحليل المستمر لكافة جوانب الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة المؤشرات والنسب الخاصة به بُغية الكشف عن الانحرافات وتقويم الأداء بالشكل الأمثل وتحقيق الأهداف ويُمكن من مقارنة أدائها المالي مع باقي المصارف).

## 2-2-5 أهداف تقييم الأداء المالي:

تتم عملية تقييم الأداء المالي بغية تحقيق العديد من الأهداف، وفيما يلي بعضاً من هذه الأهداف:

- 1- توفير مقياس لمدى نجاح المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ومواصلة سعيها لتحقيق أهدافها وذلك من خلال الوقوف على كفاءتها وفعاليتها في مزاولتها نشاطها.
- 2- توفير المعلومات لمختلف المستويات الإدارية بغية اتخاذ قرارات صحيحة مبنية على معلومات مالية دقيقة.
- 3- مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المخططة والوقوف على أسباب الانحرافات في حال وجودها والبدء الفوري بعملية التصحيح لمنع حدوث نتائج سلبية.
- 4- إن تقييم الأداء المالي على مستوى الأقسام يزيد من مستوى التكامل بينها في إطار تحقيق الأهداف العامة للمصرف. (بومصباح، 2023، ص23).

## 2-2-6 مراحل تقييم الأداء المالي:

تمرّ عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل، وهذه المراحل هي على الشكل التالي:

### المرحلة الأولى: تحليل الأداء المالي:

وتتمثل في تحليل مفهومين: **الوضع الحالي** (الإمكانات والقدرات الموجودة فعلياً) و**الوضع المرغوب** (الإمكانات والقدرات التي ترغب المصارف وغيرها من المؤسسات بتواجدها واللازمة لتحقيق أهدافها).

### المرحلة الثانية: البحث عن جذور المسببات:

وتتمثل في تحديد الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المرغوب، والوقوف على أسباب هذه الفجوة.

### المرحلة الثالثة: اختيار وسيلة التدخل والمعالجة وتطبيقها:

وفيها يتم القيام بتصميم الطريقة التي سيتم بها معالجة الفجوة في الأداء المالي، سواءً كانت قرارات وسياسات عمل جديدة، أو إجراءات عمل على مستوى الأقسام، والبدء بتطبيقها.

**المرحلة الرابعة: مراقبة الأداء المالي:** حيث يتم مراقبة الأداء المالي للمصرف أثناء تطبيق وسيلة المعالجة للتأكد من فعاليتها، وقياس التغيير الحاصل. (قواسمية وحارك، 2023، ص34-35).

## 2-2-7 مؤشرات قياس الأداء المالي للمصارف:

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس الأداء المالي للمصارف، وسيتم فيما يلي سرد المؤشرات التي تم استخدامها في الإطار العملي للدراسة فقط وهي:

### أولاً: نسب السيولة:

تقيس هذه النسب مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل.

نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى / الودائع وما في حكمها

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة النقد في الصندوق والنقد الموجود لدى البنك المركزي والأرصدة السائلة الأخرى التي يحتفظ بها المصرف على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه، حيث تعني زيادة هذه النسبة أن المصرف لديه القدرة على سداد التزاماته المالية في مواعيدها المحددة وبالتالي تزداد سيولة المصرف، وتم استخدام هذه النسبة كما استخدمتها دراسة (محمد، 2023، ص 312).

### ثانياً: نسب الربحية:

تقيس هذه النسب مدى قدرة المصرف على تحقيق الربح من استثماراته في الأصول.

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول

تشير هذه النسبة إلى صافي الربح المتحقق من استثمار المصرف في إجمالي أصوله، حيث أن زيادة هذه النسبة تشير إلى كفاءة أعلى للمصرف في تحقيق صافي ربح من إجمالي أصوله والعكس صحيح، حيث تم استخدامها كما استخدمتها دراسة (Song & Yu & He, 2023, p 6)

### ثالثاً: نسب النشاط:

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المصرف في أداء مهامه اليومية وفي توظيف أصوله لتوليد الإيرادات.

**نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع = التسهيلات الائتمانية / مجموع الودائع**

تشير هذه النسبة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف من الودائع الموجودة لديه، وكلما ازدادت هذه النسبة دلّ ذلك على نشاط أكبر للمصرف وقدرة أعلى على منح قروض من الأموال المودعة لديه، ولكن زيادتها بشكل كبير لها أثر سلبي حيث تؤدي إلى تدني سيولة المصرف، واستخدمت هذه النسبة كما استخدمتها دراسة (قروش وفضيلي وعز الدين، 2021، ص 35).

### رابعاً: نسب السُّوق:

يتم استخدامها من قبل المستثمرين في الأسواق المالية عندما يتوقَّر أكثر من خيار أمامهم للمفاضلة فيما بينها، كما وتوقَّر صورةً عن الاتجاه العام لأسعار الأسهم السوقية للمصارف.

**نسبة سعر السهم إلى عائد السهم = سعر السهم السوقي / عائد السهم**

تعتبر هذه النسبة من أشهر النسب المستخدمة في تقييم قيمة المصرف، وتشير زيادة هذه النسبة إلى أن المصرف يتوقع أن يكون له نمو عالي في الأرباح المستقبلية وتسمى أسهمه بأسهم النمو، في حين أن انخفاض النسبة يعني أن سعر السهم رخيص نسبةً إلى عائده الحالي، ويمكن أن يكون هذا السهم فرصة استثمارية جيدة حيث أنه غير مُكَلَّف. (موقع بورصة عمّان ase.com.jo).

**ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه** تم احتساب النسب المالية المعبّرة عن الأداء المالي بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2017-2023).

**ويستخلص الباحث** من هذا المبحث أنه يجب تقييم الأداء المالي للمصارف بشكل دوري وذلك للكشف عن أي انحرافات للنتائج المحققة عن النتائج المخططة، وإجراء تقويم فوري لأي انحراف مُلاحظ، وهذا يضمن تحقيق المصارف لأهدافها بالشكل الأمثل، وأنَّ النسب التي تم استخدامها لقياس الأداء المالي للمصارف تعتبر ذات أهمية كبيرة وهي ملائمةً لهذه الدراسة.

## خلاصة الجانب النظري:

قام الباحث في هذا الفصل النظري باستعراض أهم المفاهيم والمصطلحات والمواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة (التكنولوجيا المالية والأداء المالي) وعرض المؤشرات والنسب المعبرة عنهما، وهذا كله بقصد إتاحة الأرضية المناسبة تمهيداً لما سيتم القيام به في الإطار العملي من تجميع للبيانات الخاصة بهذه النسب للمصارف عينة الدراسة، ومن ثم حساب النسب وإجراء توصيف إحصائي لها ودراسة تحليلية لتطورها، ثم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرات المستقلة والتابعة لبيان فيما إذا كان هناك أثر للتكنولوجيا المالية في الأداء المالي للمصارف الإماراتية عينة الدراسة.

الفصل الثالث  
(الإطار العملي للدراسة)

## مقدمة:

قام الباحث بالحصول على البيانات المالية الخاصة بالنسب المالية المستخدمة للتعبير عن المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) من موقع (Statista.com)، والمستخدم للتعبير عن المتغير التابع (الأداء المالي بجوانبه السيولة والربحية والنشاط والسوق) من القوائم المالية السنوية المنشورة في المواقع الالكترونية للمصارف الإماراتية عينة الدراسة، ثم قام الباحث باستخدام برنامج EXCEL بحساب النسب المالية للمتغير المستقل والتابع، وذلك للفترة الممتدة من عام 2017 وحتى عام 2023، ثم قام الباحث في المبحث الأول بإجراء توصيف إحصائي لمتغيرات الدراسة، وفي المبحث الثاني قام بتنفيذ دراسة تحليلية لهذه المتغيرات، وفي المبحث الثالث تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط، مع تفسير كافة النتائج في كل مبحث.

## لمحة عن عينة الدراسة

### بنك أبو ظبي الأول (FAB)

ظهر بنك أبو ظبي الأول عام 2017، كنتيجة دمج بنك الخليج الأول وبنك أبو ظبي الوطني، حيث كان البنك يُعرف سابقاً باسم أبو ظبي الوطني منذ تأسيسه في عام 1968، وتم إدراجه في سوق أبو ظبي المالي في عام 2000، وهو بنك يقدم كافة الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية للعملاء، ويعدُّ أكبر بنك في الإمارات وثاني أكبر بنك في الشرق الأوسط من حيث الأصول لعام (2023)، يقع المقر الرئيسي للبنك في أبو ظبي، ويبلغ رأس مال البنك 11 مليار درهم في عام (2023).

يتبنى البنك نهج تضمين التكنولوجيا المالية وتقنيات الذكاء الاصطناعي في منتجاته وخدماته المالية ويسعى نحو الريادة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث قام في عام 2022 بالشراكة مع القابضة (ADQ) وألفا ظبي القابضة وشركة اتصالات بإطلاق منصة WIO المصرفية الرقمية المتكاملة وتعتبر الإنجاز الأحدث في مجال التكنولوجيا المالية عن طريق تقديم كافة الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الموبايل، كما تم في عام 2024 توقيع شراكة استراتيجية مع شركة مايكروسوفت لإطلاق مركز "ابتكار الذكاء الاصطناعي" الذي يهدف إلى إيجاد ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية.

المصدر: الموقع الرسمي لبنك أبو ظبي الأول [www.bankfab.com](http://www.bankfab.com)

## بنك الإمارات دبي الوطني (Emirates NBD)

كان يُعرفُ سابقاً باسم بنك دبي الوطني حيث تم تأسيسه في عام 1963، وظهر بشكله الحالي نتيجة اندماج بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني في عام 2007، وتم إدراجه في سوق دبي المالي في عام 2007، ويعتبر رابع أكبر بنك في الشرق الأوسط من حيث الأصول لعام (2023)، ويقع المقر الرئيسي للبنك في دبي، ويبلغ رأس مال البنك 6.3 مليار درهم في عام (2023).

وتعتبر المجموعة مساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، حيث تقوم المجموعة بعقد شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الرائدة في العالم لتطوير الخدمات المصرفية بشكل مستمر وذلك عن طريق "مختبر المستقبل" الذي يُعدُّ مركز الأبحاث الاستراتيجي للبنك.

ويُعدُّ Liv أهم إنجازات بنك الإمارات دبي الوطني، فهو بنك رقمي بالكامل تم إطلاقه في عام 2017، ويقدم خدمات متخصصة كتطبيق Liv young المخصص للشباب للبدء بتجربتهم المالية ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومتابعتها خطوة بخطوة.

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الإمارات دبي الوطني [www.emiratesnbd.com](http://www.emiratesnbd.com)

## بنك المشرق (Mashreq)

تأسس البنك في عام 1967 في دبي باسم بنك عُمان، وفي عام 1993 غيّر البنك اسمه إلى بنك المشرق، تم إدراجه في سوق دبي المالي في عام 2000، وهو من أسرع البنوك نمواً في الشرق الأوسط نسبةً إلى الخدمات المصرفية الرقمية الحديثة التي يتم تقديمها لتلبية احتياجات العملاء، يقع المقر الرئيسي في دبي، ويبلغ رأس مال البنك 2 مليار درهم في عام (2023).

ويعتبر البنك مساهماً رئيسياً في مجال التكنولوجيا المالية حيث يمتلك العديد من التطبيقات التي تقدم خدمات متخصصة وهي المشرق نيو وهو تطبيق البنك الأساسي، المشرق نيو بيزنس وهو مخصص للشركات ورجال الأعمال، المشرق الذهبي المخصص للعملاء المميزين، الخدمات المصرفية الخاصة وتشمل استشارات استثمارية خاصة والمساعدة في تشكيل المحافظ الاستثمارية، المشرق الإسلامي المتخصص بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المصدر: الموقع الرسمي لبنك المشرق [www.mashreq.com](http://www.mashreq.com)

## المبحث الأول

### التوصيف الإحصائي Descriptive Statistic

**مقدمة:** قام الباحث في هذا المبحث بإجراء توصيف إحصائي باستخدام برنامج EXCEL لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وتفسير النتائج.

#### 3-1-1 التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

نبيّن فيما يلي جدولاً يوضّح نتائج التوصيف الإحصائي لكل متغير من متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الجدول 3: التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

		Min أصغر قيمة	Max أكبر قيمة	Mean المتوسط الحسابي	St. Deviation الانحراف المعياري	Skewness معامل الالتواء	Kurtosis معامل التفلطح
المتغير المستقل	نسبة الإيرادات	0.31	0.48	0.41	0.07	-0.6	-1.98
	نسبة قيمة الصفقات	0.18	0.27	0.23	0.03	-0.17	-0.22
	نسبة أعداد المستخدمين	0.23	0.3	0.26	0.02	0.36	-1.87
المتغير التابع	نسبة الرصيد النقدي	9.16	29.11	17.93	5.6	0.49	-0.51
	ROA	-0.75	3.96	1.63	0.88	-0.03	3.85
	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع	55.07	90.38	71.6	11.45	0.48	-1.01
	P/E	-8.34	16.82	8.38	5.5	-1.14	3.06

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج EXCEL

## تفسير النتائج:

### 3-1-1-1 التوصيف الإحصائي لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم:

بلغت أصغر قيمة لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم 0.31% حيث كانت كذلك في عام 2017 بينما بلغت أكبر قيمة لها 0.48% وذلك في عام 2021، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي 0.41% مما يدل على أن قيم هذه النسبة قريبة من المتوسط، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.07% وهو أصغر من 25% من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على تجانس البيانات وعدم تشتتها، وبالتالي فإن نسبة الإيرادات كانت بنفس المستوى المنخفض خلال فترة الدراسة (2017-2023)، معامل الالتواء بلغت قيمته -0.6 أي أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليسار، أما قيمة معامل التفلطح فبلغت 1.98- أي أن شكل التوزيع مفلطح.

### 3-1-1-2 التوصيف الإحصائي لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم:

بلغت أصغر قيمة لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم 0.18% وذلك في عام 2023 بينما بلغت أكبر قيمة لها 0.27% في عام 2017، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 0.23% وهذا يدل على أن قيم هذه النسبة قريبة من المتوسط، وأما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.03% وهو أصغر من 25% من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على تجانس البيانات وعدم تشتتها، وبالتالي فإن نسبة قيمة الصفقات كانت بنفس المستوى المنخفض خلال فترة الدراسة (2017-2023)، معامل الالتواء بلغ -0.17 أي أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليسار، أما قيمة معامل التفلطح فبلغت 0.22- فيكون شكل التوزيع مفلطح.

### 3-1-1-3 التوصيف الإحصائي لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم:

بلغت أصغر قيمة لنسبة أعداد المستخدمين 0.23% في عام 2023 بينما بلغت أكبر قيمة لها 0.30% في عام 2017، وأما المتوسط الحسابي فقد بلغت قيمته 0.26% مما يدل على أن قيم هذه النسبة قريبة من المتوسط، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.02% وهو أصغر من 25% من قيمة المتوسط الحسابي أي أن البيانات متجانسة وليست متشتتة مما يعني أن نسبة أعداد المستخدمين كانت بنفس المستوى المنخفض خلال فترة الدراسة (2017-2023)، أما معامل الالتواء فبلغ 0.36 أي أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليمين، ومعامل التفلطح فقد بلغ 1.87- فيكون شكل التوزيع مفلطح.

\* **نتيجة هامة:** إن تجانس البيانات وعدم تشتتها بالنسبة للنسب الثلاث السابقة والمعبرة عن التكنولوجيا المالية دليل على النهج الثابت والمستمر الذي تتبّعه دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا المالية والذي يتماشى ويتوافق مع النهج العالمي في مواكبة أحدث التطورات في هذا المجال، وهذه النتيجة تُعزّز من اختيار الباحث للمصارف في الإمارات كعينة للدراسة دوناً عن غيرها من الدول.

### 3-1-1-4 التوصيف الإحصائي لنسبة الرصيد النقدي:

بلغت أصغر قيمة لنسبة الرصيد النقدي 9.16% حيث كانت في بنك المشرق في عام 2021 بينما كانت أكبر قيمة لها 29.11% حيث كانت في بنك أبو ظبي الأول في عام 2020، والمتوسط الحسابي لهذه النسبة بلغ 17.9% وهذا يدل على أن قيم النسبة قريبة من هذا المتوسط، وبلغت قيمة الانحراف المعياري لهذه النسبة 5.6% وهو أكبر من 25% من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على تشتت البيانات وبالتالي تعتبر البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة غير متجانسة بالنسبة لنسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة)، وبالتالي مصارف العينة لديها مستويات سيولة مختلفة عن بعضها البعض (بنك المشرق هو البنك الأقل سيولة، وبنك أبو ظبي الأول هو الأعلى سيولة)، وبلغت قيمة معامل الالتواء 0.49 أي أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليمين، ومعامل التفلطح بلغ 0.51- لذلك شكل التوزيع مفلطح.

### 3-1-1-5 التوصيف الإحصائي لمعدل العائد على الأصول (ROA):

بلغت أصغر قيمة لمعدل العائد على الأصول  $0.75\%$  حيث كانت في بنك المشرق في عام 2020 بينما بلغت أكبر قيمة لها  $3.96\%$  حيث كانت في بنك المشرق في عام 2023، والمتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول بلغت قيمته  $1.63\%$  مما يعني أن قيم المعدل كانت جميعها قريبة من قيمة المتوسط، وأما الانحراف المعياري فبلغت قيمته  $0.88\%$  وهو أكبر من  $25\%$  من قيمة المتوسط الحسابي أي أن البيانات للمصارف عينة الدراسة متشتتة وغير متجانسة بالنسبة إلى معدل العائد على الأصول ROA (نسبة الربحية)، وبالتالي فمستويات الربحية مختلفة بين مصارف العينة (حيث كان بنك المشرق هو البنك الأقل ربحية)، معامل الالتواء بلغت قيمته  $0.03$  أي أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليسار، ومعامل التقلطح بلغ  $3.85$  أي أن شكل التوزيع مُدبَّب.

### 3-1-1-6 التوصيف الإحصائي لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع:

بلغت أصغر قيمة لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع  $55.07\%$  حيث كانت في بنك المشرق في عام 2023 بينما بلغت أكبر قيمة لها  $90.38\%$  حيث كانت في بنك الإمارات دبي الوطني في عام 2020، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة  $71.6\%$  مما يعني أن قيم النسبة كانت جميعها قريبة من قيمة هذا المتوسط، وأما الانحراف المعياري فبلغت قيمته  $11.45\%$  أي أنه أصغر من  $25\%$  من قيمة المتوسط أي أن بيانات المصارف عينة الدراسة متجانسة وغير متشتتة بالنسبة إلى نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (نسبة النشاط)، وبالتالي فمستويات النشاط كانت بنفس المستوى المرتفع لجميع المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2017-2023)، معامل الالتواء بلغت قيمته  $0.48$  مما يعني أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليمين، وبلغت قيمة معامل التقلطح  $1.01$  أي أن شكل التوزيع مفلطح.

### 3-1-1-7 التوصيف الإحصائي لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم (P/E):

بلغت أصغر قيمة لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم -8.34 حيث كانت في بنك المشرق في عام 2020 بينما بلغت أكبر قيمة لها 16.82 وكانت في بنك أبو ظبي الأول في عام 2021، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة 8.38 مما يعني أن قيم النسبة كانت قريبة من قيمة المتوسط، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 5.5 وهو أكبر من 25% من قيمة المتوسط أي أن بيانات المصارف عينة الدراسة متشتتة وغير متجانسة بالنسبة إلى نسبة سعر السهم إلى عائد السهم (نسبة السُّوق)، وبالتالي فمستويات نسبة السُّوق هذه كانت مختلفة بين مصارف العينة (بنك أبو ظبي الأول كان الأعلى في نسبة السُّوق، وبنك المشرق كان الأقل في نسبة السُّوق)، معامل الالتواء بلغت قيمته -1.14 مما يعني أن شكل التوزيع ملتوي نحو اليسار، وبلغت قيمة معامل التفلطح 3.06 أي أن شكل التوزيع مُدبَّب.

## المبحث الثاني

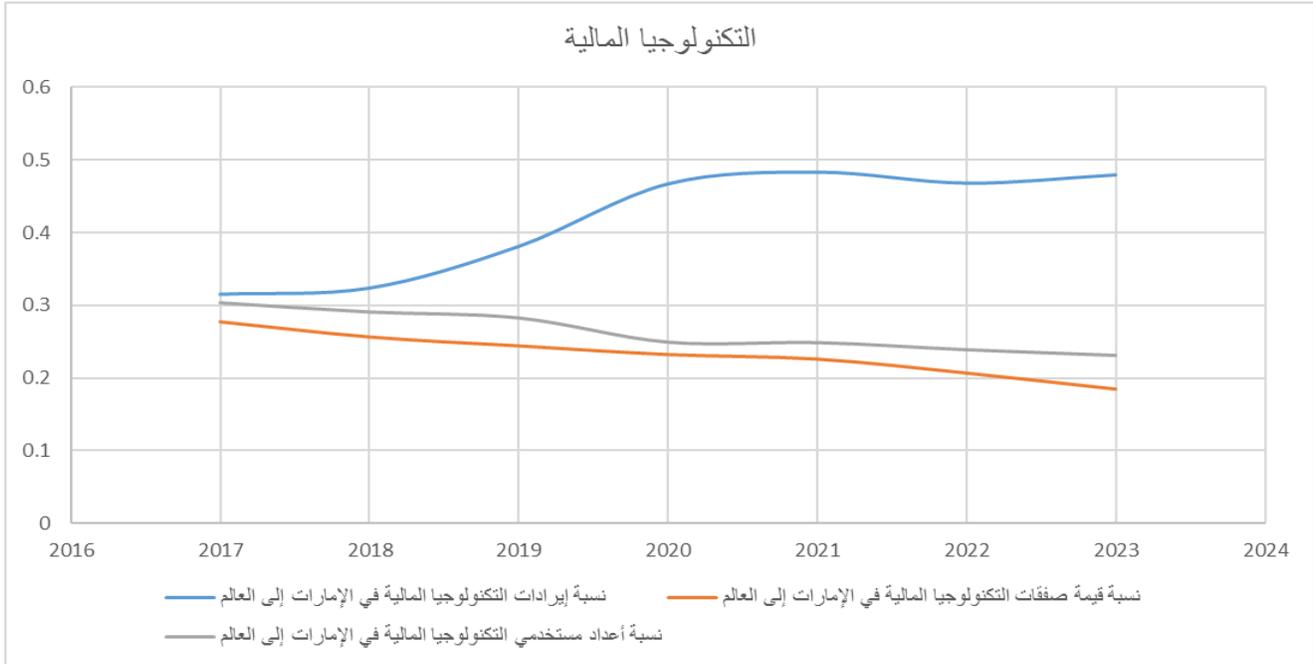
### الدراسة التحليلية Analytical Study

**مقدمة:** قام الباحث في هذا المبحث بإجراء دراسة تحليلية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة (2017-2023)، وذلك عن طريق الرسوم البيانية باستخدام برنامج EXCEL، وتفسير النتائج.

#### 3-2-1 الدراسة التحليلية للمتغير المستقل (التكنولوجيا المالية):

نبيّن فيما يلي رسماً بيانياً يوضّح تطوّر النسب المعبرة عن المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) خلال الفترة الزمنية للدراسة، وذلك على الشكل التالي:

#### الشكل 3: الدراسة التحليلية للمتغير المستقل (التكنولوجيا المالية)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات المالية

## تفسير النتائج:

1- يلاحظ من الشكل أن نسبة الإيرادات منخفضة (بين 0.3% و 0.5% تقريباً خلال فترة الدراسة) لكنها تتزايد باستمرار وذلك بسبب زيادة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات بنسبة أكبر من زيادة إيراداتها في العالم (حيث كانت نسبة زيادة الإيرادات في الإمارات بين عامي 2019 و 2020 401% بينما في العالم كانت 308%)، حيث تُعزى الزيادة في إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى كونها من أوائل الدول التي تبنت وطبقت التكنولوجيا المالية نظراً لقوتها الاقتصادية الكبيرة والبنية التحتية المتطورة، ممّا مكّنها من تفادي أثر جائحة كورونا على القطاع المالي والمصرفي منذ بدايتها في عام 2019 حيث سرّع ذلك بشكل كبير من التحوّل الرقمي للمصارف والمؤسسات المالية وتطبيق التكنولوجيا المالية في منتجاتها وخدماتها فزادت إيرادات التكنولوجيا المالية بسرعة كبيرة مقارنة مع باقي دول العالم التي كان للجائحة أثر كبير على القطاع المالي فيها، وفي الفترة من عام 2020 وحتى 2023 أصبحت الإيرادات في العالم وفي الإمارات تزداد بنفس النسبة (400% تقريباً بين عام وآخر) نتيجة التحول الرقمي في باقي دول العالم، فاستقرت بذلك نسبة الإيرادات.

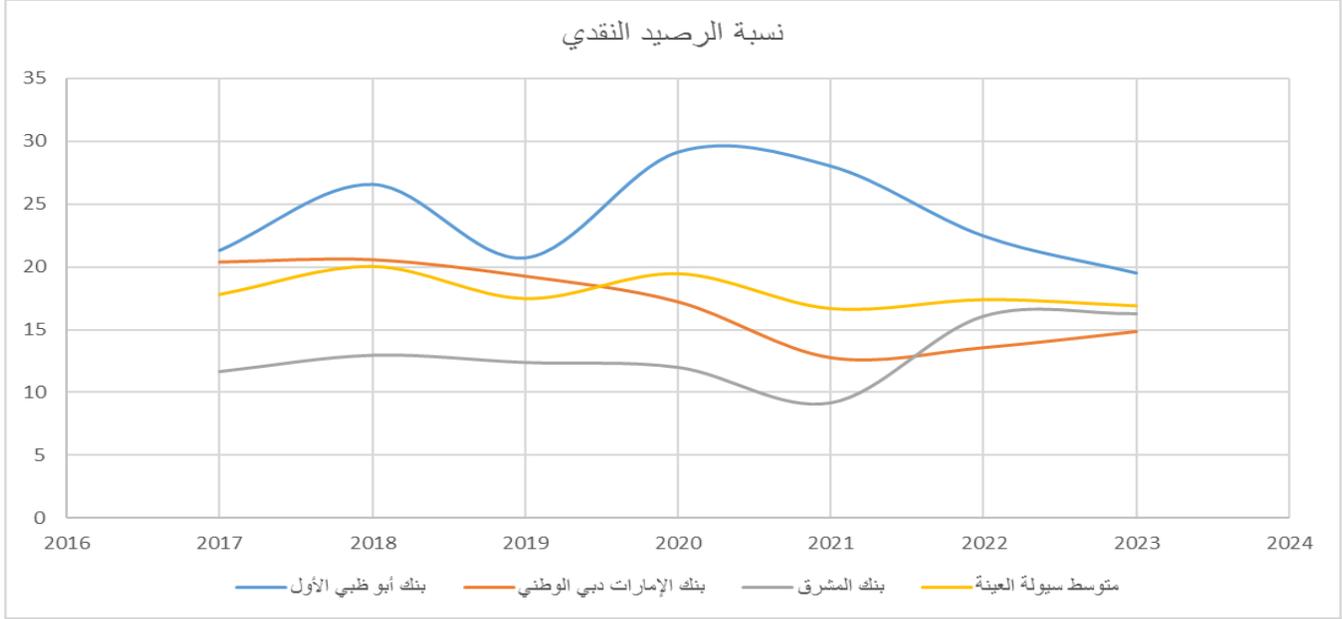
2- كما يلاحظ بأن نسبة قيمة الصفقات ونسبة أعداد المستخدمين كانت منخفضة (بين 0.2% و 0.3% تقريباً خلال فترة الدراسة) وكانت في تناقص طفيف تدريجي حيث كانت في عام 2017 في أعلى قيمها (نسبة قيمة الصفقات 0.27%)، ونسبة أعداد المستخدمين (0.3%)، ويعود ذلك إلى أنّ دولة الإمارات كانت من أوائل الدول في تبني التكنولوجيا المالية ممّا أدى إلى زيادة أعداد العملاء الرقميين وقيمة الصفقات المنفّذة نسبة إلى مثيلاتها في باقي دول العالم، ثم أخذت النسب بالانخفاض نتيجة زيادة قيمة الصفقات وأعداد المستخدمين في العالم بنسبة أكبر من زيادتهم في دولة الإمارات، ف بين عامي 2020 و 2019 ازدادت قيمة الصفقات في العالم بنسبة 28.5% بينما في الإمارات ازدادت بنسبة 22.2%، وازداد عدد المستخدمين في العالم بنسبة 22.4% بينما في الإمارات ازداد بنسبة 7.8%، وذلك كان الانخفاض في النسب نتيجة التحوّل الرقمي الكبير وتزايد تطبيق والاعتماد على التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات والمنتجات المالية في القطاع المالي والمصرفي في باقي دول العالم.

\* **نتيجة هامة:** إن الدراسة التحليلية والرسم البياني لتوضيح تطوّر النسب الثلاث السابقة والمعبرة عن التكنولوجيا المالية (المتغير المستقل) أكّدت ما أظهرته نتائج التوصيف الإحصائي لهذه النسب من تجانس البيانات الخاصة بها وعدم تشتتها، وهذا دليل يُثبت وجود النهج الثابت والمستمر الذي تتبّعهُ دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا المالية والذي يتماشى ويتوافق مع النهج العالمي في مواكبة أحدث التطورات في هذا المجال، وهذه النتيجة تُعزّز من اختيار الباحث للمصارف في الإمارات كعينة للدراسة دوناً عن غيرها من الدول.

### 3-2-2 الدراسة التحليلية لنسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة):

نبيّن فيما يلي رسماً بيانياً يوضّح تطوّر نسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة) لكل مصرف من مصارف العينة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وذلك على الشكل التالي:

الشكل 4: الدراسة التحليلية لنسبة الرصيد النقدي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات المالية

### تفسير النتائج:

1- يلاحظ من الشكل بأن متوسط نسبة الرصيد النقدي منخفض نسبياً ومستقر بين 15-20% لعينة الدراسة خلال الفترة الزمنية للدراسة أي أن السيولة كانت منخفضة نسبياً للعينة وذلك بسبب أن المصارف عينة الدراسة لا تحتفظ بحجم كبير من الأرصدة النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى تمكّنها من سداد التزاماتها من الودائع الموجودة لديها، ولذلك فإن سيولة العينة كانت منخفضة نسبياً خلال فترة الدراسة (2017-2023) ومخاطر السيولة مرتفعة نسبياً.

2- وكما يلاحظ في بنك الإمارات دبي الوطني أن نسبة الرصيد النقدي لديه منخفضة نسبياً ومتوافقة مع المتوسط حتى عام 2020، ومن عام 2020 وما بعد انخفضت النسبة دون المتوسط حيث سجّلت في عام 2021 قيمة 12.75% نتيجة الانخفاض الكبير في الأرصدة النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى وذلك بنسبة 26.9% عن عام 2020، وبالتالي كانت سيولة بنك الإمارات دبي الوطني منخفضة نسبياً، ومخاطر السيولة عالية نسبياً.

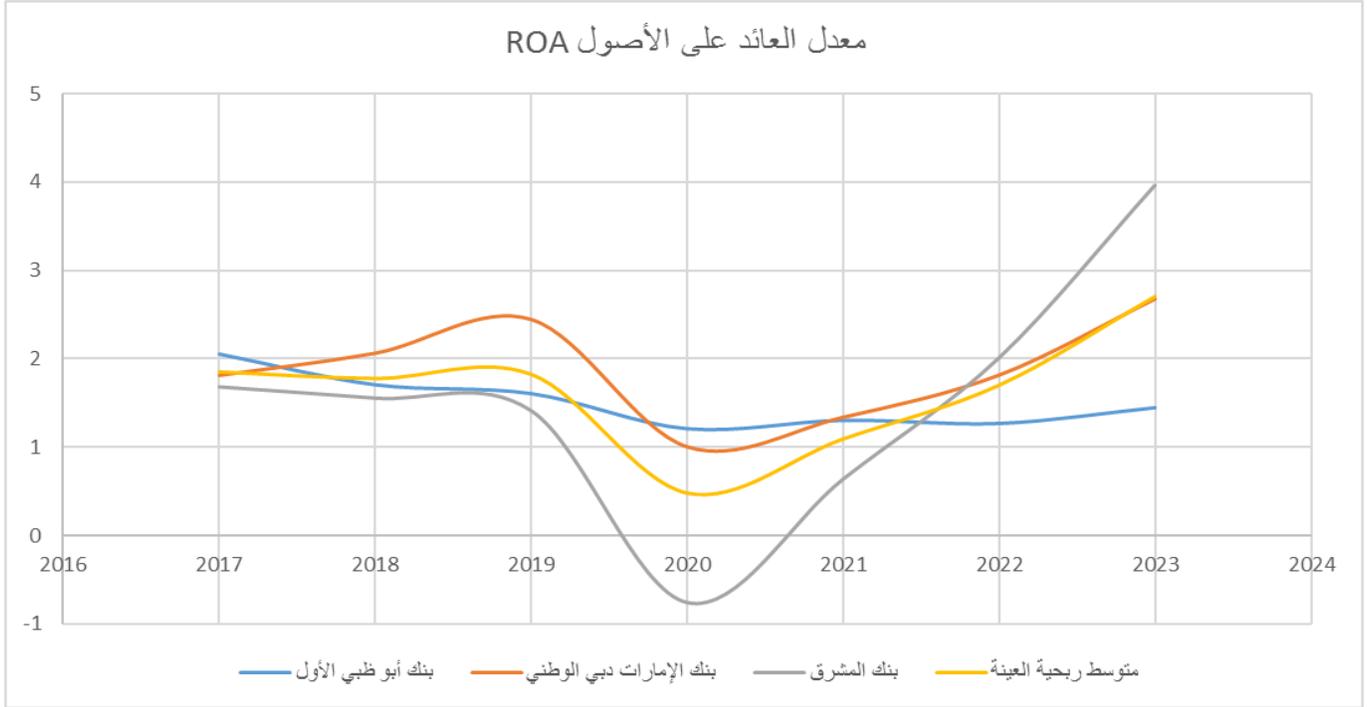
3- بنك المشرق (الأقل سيولة) يلاحظ من الشكل بأن نسبة الرصيد النقدي لديه منخفضة نسبياً ودون المتوسط خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى انخفاض حجم النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى حيث تراوح بين 12 إلى 33 مليار درهم خلال فترة الدراسة، حيث سجّلت النسبة لديه قيمة 9.16% في عام 2021 نتيجة انخفاض حجم النقد وزيادة حجم الودائع عن عام 2020، وبالتالي يعكس ما سبق أن سيولة بنك المشرق منخفضة نسبياً، ومخاطر السيولة في حدّها الأعلى نسبياً.

4- بنك أبو ظبي الأول (الأعلى سيولة) يلاحظ بأن نسبة الرصيد النقدي لديه كانت بمستوى منخفض نسبياً، ولكنّها كانت فوق المتوسط على مدى سنوات الدراسة وذلك بسبب كبر حجم النقد لديه نسبياً حيث تراوح بين 120 إلى 250 مليار درهم عبر سنوات الدراسة، ومرت هذه النسبة على الرغم من أنها فوق المتوسط بتقلباتٍ (سواءً بالزيادة أو النقصان) كنتيجة للتذبذب في حجم النقد لدى البنك، في حين أن حجم الودائع كان متزايداً باستمرار من عام 2017 وحتى عام 2023، ونجد ممّا سبق أنّ السيولة في بنك أبو ظبي الأول كانت بمستوى منخفض نسبياً، ومخاطر السيولة مرتفعة نسبياً.

### 3-2-3 الدراسة التحليلية لمعدل العائد على الأصول ROA (نسبة الربحية):

نبيّن فيما يلي رسماً بيانياً يوضّح تطوّر معدل العائد على الأصول ROA (نسبة الربحية) لكل مصرف من مصارف العينة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وذلك على الشكل التالي:

الشكل 5: الدراسة التحليلية لمعدل العائد على الأصول ROA



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات المالية

### تفسير النتائج:

1- يلاحظ من الشكل أن متوسط معدل العائد على الأصول ROA كان منخفضاً نسبياً للعينة خلال فترة الدراسة (بين 0.5% في عام 2020 و 2.7% في عام 2023) أي أن الربحية كانت منخفضة نسبياً، ويعود السبب إلى صِغَر حجم صافي الربح بشكل كبير مقارنةً بالارتفاع الهائل في حجم إجمالي الأصول للبنوك عينة الدراسة، مما يدل على ضعف قدرة البنوك عينة الدراسة على توليد الربح من إجمالي أصولها، ويعود انخفاض متوسط المعدل في عام 2020 إلى 0.5% إلى تحقيق بنك المشرق صافي خسارة بلغت 1.2 مليار درهم، وبالتالي فإن ربحية العينة كانت منخفضة نسبياً خلال فترة الدراسة (2017-2023).

2- في بنك المشرق (الأقل ربحية) كان معدل العائد على الأصول منخفضاً نسبياً ودون المتوسط حتى عام 2022، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض صافي الربح من 2 مليار درهم في عام 2017 إلى 1 مليار درهم في عام 2021 بالتزامن مع زيادة إجمالي الأصول، وسجلَّ المعدل لدى البنك قيمة سالبة بلغت  $-0.75\%$  في عام 2020 وذلك يعود إلى تحقيق البنك صافي خسارة بلغت 1.2 مليار درهم، وارتفع المعدل فوق المتوسط في عام 2022 و2023 نتيجة ارتفاع صافي الربح بنسبة  $129.1\%$  في عام 2023 عن عام 2022 وهي أكبر من نسبة زيادة متوسط إجمالي الأصول التي بلغت  $16.3\%$ ، ونجد مما سبق أن ربحية بنك المشرق كانت منخفضة نسبياً.

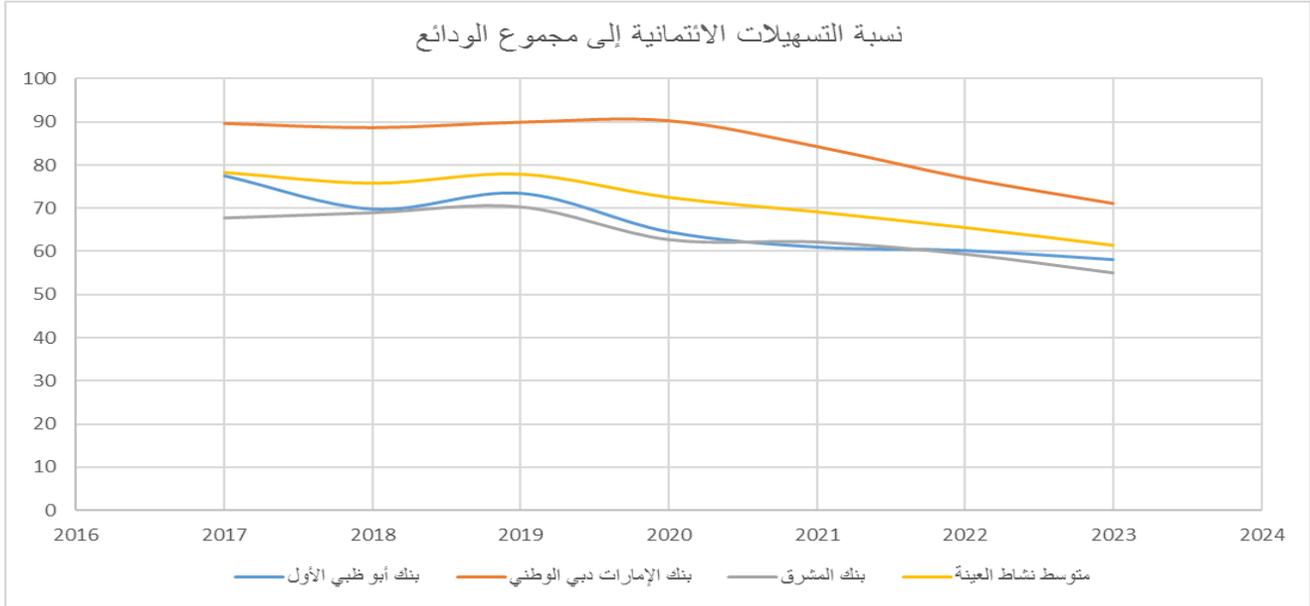
3- وفي بنك أبو ظبي الأول كان معدل العائد على الأصول منخفضاً نسبياً ومستقرّاً عند  $1.5\%$  وسطياً بشكل متوافق مع المتوسط وضمن حدوده خلال فترة الدراسة بسبب انخفاض حجم صافي الربح وارتفاع حجم إجمالي الأصول، وبذلك نجد أن ربحية بنك أبو ظبي الأول كانت منخفضة نسبياً.

4- وفي بنك الإمارات دبي الوطني كان معدل العائد على الأصول منخفضاً نسبياً ولكنّه فوق المتوسط خلال فترة الدراسة حيث سجلَّ ارتفاعاً في عام 2019 نتيجة زيادة صافي الربح حيث بلغ 14.5 مليار درهم، وانخفض في عام 2020 بسبب انخفاض صافي الربح بشكل كبير حيث بلغ 6.9 مليار درهم، في حين أن حجم إجمالي الأصول كان متزايداً، وبالتالي كانت ربحية بنك الإمارات دبي الوطني منخفضة نسبياً.

### 3-2-4 الدراسة التحليلية لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (نسبة النشاط):

نبيّن فيما يلي رسماً بيانياً يوضّح تطوّر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع (نسبة النشاط) لكل مصرف من مصارف العينة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وذلك على الشكل التالي:

الشكل 6: الدراسة التحليلية لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات المالية

### تفسير النتائج:

1- نلاحظ من الشكل بأن متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع مرتفع نسبياً لعينة الدراسة مع الاتجاه نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة (حيث بلغ 78.36% في عام 2017 وبلغ 61.5% في عام 2023)، أي أن نشاط العينة كان مرتفعاً نسبياً، ويعود السبب في ذلك إلى كبر حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الودائع، ويعكس ذلك قدرة عالية نسبياً للبنوك عينة الدراسة في منح التسهيلات الائتمانية من الودائع الموجودة لديها، وهذا النشاط الكبير في منح التسهيلات الائتمانية من الودائع ينعكس بأثر كبير على السيولة فكانت السيولة منخفضة نسبياً للبنوك عينة الدراسة كما أُشير سابقاً، وبالتالي فإن نشاط العينة كان مرتفعاً نسبياً خلال فترة الدراسة (2017-2023).

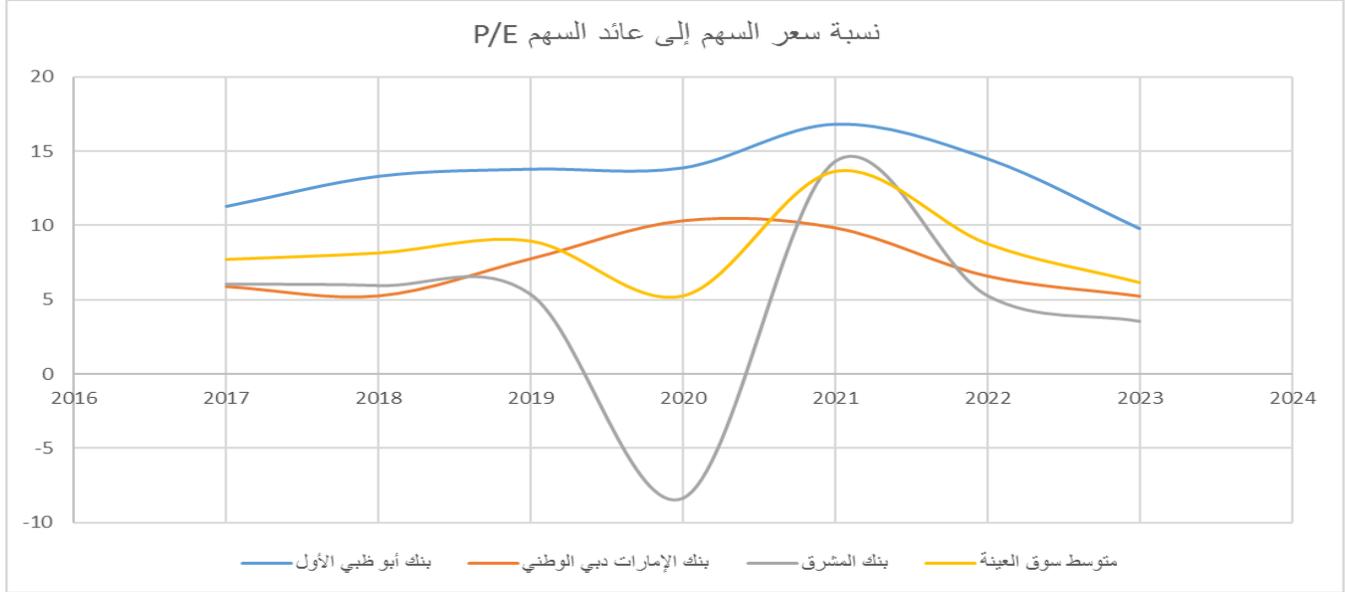
2- وفي بنك الإمارات دبي الوطني (الأعلى نشاطاً) كانت هذه النسبة مرتفعة نسبياً وفوق المتوسط على مدى سنوات الدراسة نتيجة التقارب الشديد بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة وحجم الودائع، وبلغت النسبة أعلى قيمة لها في عام 2020 وكانت 90.38%، وانعكس هذا الارتفاع على سيولة البنك فانخفضت نسبياً كما ذُكر سابقاً، وبالتالي نجد أن بنك الإمارات دبي الوطني كان الأعلى نشاطاً نسبياً بين مصارف العينة.

3- ونلاحظ في بنك المشرق وبنك أبو ظبي الأول أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع كانت مرتفعة نسبياً ولكنها كانت دون المتوسط خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى كبر حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الودائع في كلا البنكين والذي انعكس أيضاً في سيولة منخفضة نسبياً لهما، ومما سبق نجد أن نشاط بنك المشرق وبنك أبو ظبي الأول كان مرتفعاً نسبياً لكنه أقل من نشاط بنك الإمارات دبي الوطني.

### 3-2-5 الدراسة التحليلية لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم P/E (نسبة السوق):

نبيّن فيما يلي رسماً بيانياً يوضّح تطوّر نسبة سعر السهم إلى عائد السهم P/E (نسبة السوق) لكل مصرف من مصارف العينة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وذلك على الشكل التالي:

الشكل 7: الدراسة التحليلية لنسبة سعر السهم إلى عائد السهم P/E



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات المالية

### تفسير النتائج:

1- يلاحظ من الشكل أن متوسط نسبة سعر السهم إلى عائد السهم منخفض نسبياً وجيد لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة (حيث كان بين 5.27 في عام 2020 و 13.6 في عام 2021)، ويعود السبب في ذلك إلى أن سعر السهم للمصارف عينة الدراسة منخفض والعائد مرتفع، مما يجذب المستثمرين للاستثمار في أسهم هذه المصارف، ويتوقع المستثمرون زيادة مستقبلية في سعر السهم السوقي لهذه المصارف مما يحقق لهم ربحاً إضافياً نتيجة التداول، وانخفض متوسط هذه النسبة إلى أدنى قيمة له في عام 2020 وهي 5.27 نتيجة تحقيق بنك المشرق خسارة بلغت 7.2 درهم للسهم الواحد فانخفضت هذه النسبة لديه بشكل كبير وأصبحت سالبة مما أثر على المتوسط فانخفض، بالمقابل ارتفع المتوسط إلى أعلى قيمة له في عام 2021 وبلغ 13.6 نتيجة زيادة سعر سهم بنك المشرق بنسبة 32.3%، وبالتالي فإن نسبة السوق للعينة كانت منخفضة نسبياً وجيدة خلال فترة الدراسة (2017-2023).

2- ويلاحظ في بنك المشرق (الأقل في نسبة السوق) أن نسبة سعر السهم إلى عائد السهم كانت منخفضة نسبياً ودون المتوسط على مدى سنوات الدراسة، ويعود ذلك إلى انخفاض سعر السهم مقارنة بعائده المرتفع نسبياً، وبذلك يعتبر البنك استثماراً جذاباً، وانخفضت النسبة بشكل كبير وأصبحت سالبةً وبلغت -8.34 في عام 2020 نتيجة تحقيق البنك خسارة بلغت 7.2 درهم للسهم الواحد، وفي عام 2021 ارتفعت النسبة وأصبحت موجبة وبلغت 14.29 نتيجة زيادة سعر السهم بنسبة 32.3% عن عام 2020، وبالتالي نجد أن بنك المشرق كان الأقل في نسبة السوق نسبياً بين مصارف العينة.

3- ونجد في بنك الإمارات دبي الوطني أن نسبة سعر السهم إلى عائد السهم كانت منخفضة نسبياً ومتوافقة مع المتوسط خلال فترة الدراسة، وذلك يعود إلى أن سعر السهم للبنك منخفض والعائد مرتفع مما يجعل البنك استثماراً جذاباً، وبالتالي نجد أن نسبة السوق في بنك الإمارات دبي الوطني كانت منخفضة نسبياً وجيدة.

4- ويلاحظ من الشكل في بنك أبو ظبي الأول (الأعلى في نسبة السوق) أن نسبة سعر السهم إلى عائد السهم كانت منخفضة نسبياً وجيدة، ولكنها كانت فوق المتوسط على مدى سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة لها في عام 2021 وهي 16.82 وذلك كان نتيجة ازدياد سعر السهم بنسبة 45.89% عن عام 2020 وكانت أكبر من نسبة زيادة عائد السهم التي بلغت 20.4%، وبذلك يعتبر البنك جذاباً للمستثمرين، وبالتالي نجد أن نسبة السوق في بنك أبو ظبي الأول كانت منخفضة نسبياً وجيدة.

## المبحث الثالث

### اختبار الفرضيات Hypothesis testing

**مقدمة:** قام الباحث في هذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة لبيان فيما إذا كان هناك أثر للمتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) في المتغير التابع (الأداء المالي) عن طريق تطبيق تحليل الانحدار البسيط باستخدام برنامج EXCEL بين النسب المعبرة عنهما، وتفسير النتائج.

**3-3-1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية":**  
تُبيّن فيما يلي جدولاً يوضّح نتائج تحليل الانحدار البسيط بين كل نسبة من النسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية ومتوسط نسبة الرصيد النقدي للعينة (نسبة السيولة)، وذلك كما يلي:

**الجدول 4:** اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

	Multiple R	R Square (R <sup>2</sup> )	Significance F
نسبة الإيرادات	0.45	0.21	0.29
نسبة قيمة الصفقات	0.46	0.21	0.29
نسبة أعداد المستخدمين	0.4	0.16	0.37

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج EXCEL

3-3-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 29% وهو أكبر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وهذا يدل على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكّده قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة الإيرادات ومتوسط نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة التي بلغت 45% والتي تدل على وجود علاقة متوسطة وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكّده أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** التي بلغت 21% وهي قريبة من الصفر، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة الإيرادات في متوسط نسبة الرصيد النقدي منخفضة، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أكبر وتبلغ 79%.

3-3-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 29% وهو أكبر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكّده قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة قيمة الصفقات ومتوسط نسبة الرصيد النقدي لمصارف العينة التي بلغت 46% والتي تدل على وجود علاقة متوسطة وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكّده أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** التي بلغت 21% وهي قريبة من الصفر، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة قيمة الصفقات في متوسط نسبة الرصيد النقدي منخفضة، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أكبر وتبلغ 79%.

3-1-3-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 37% وهو أكبر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، ويدل أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة أعداد المستخدمين ومتوسط نسبة الرصيد النقدي لمصارف العينة التي بلغت 40% والتي تدل على وجود علاقة متوسطة وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** التي بلغت 16% وهي قريبة من الصفر، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة أعداد المستخدمين في متوسط نسبة الرصيد النقدي منخفضة، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أكبر وتبلغ 84%.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تبيّن أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.

3-3-2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية":

نُبيّن فيما يلي جدولاً يوضّح نتائج تحليل الانحدار البسيط بين كل نسبة من النسب المعبّرة عن التكنولوجيا المالية ومتوسط معدل العائد على الأصول للعينة (نسبة الربحية)، وذلك كما يلي:

الجدول 5: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية

	Multiple R	R Square (R <sup>2</sup> )	Significance F
نسبة الإيرادات	0.21	0.04	0.65
نسبة قيمة الصفقات	0.26	0.06	0.56
نسبة أعداد المستخدمين	0.03	0.001	0.93

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج EXCEL

3-3-2-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 65% وهو أكبر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وهذا يدل على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكّده قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة الإيرادات ومتوسط معدل العائد على الأصول للمصارف عينة الدراسة التي بلغت 21% والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكّده أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** التي بلغت 4% وهي قريبة جداً من الصفر، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة الإيرادات في متوسط معدل العائد على الأصول منخفضة جداً، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيه بنسبة أكبر وتبلغ 96%.

3-3-2-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 56% وهو أكبر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة قيمة الصفقات ومتوسط معدل العائد على الأصول التي بلغت 26% والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة وطرديّة، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد  $R^2$  التي بلغت 6% وهي قريبة جداً من الصفر، وهذا يدل على أن نسبة تأثير نسبة قيمة الصفقات في متوسط معدل العائد على الأصول منخفضة جداً، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيه بنسبة أكبر وتبلغ 94%.

3-3-2-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول للمصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 93% وهو أكبر بكثير من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وبذلك أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة أعداد المستخدمين ومتوسط معدل العائد على الأصول لمصارف العينة التي بلغت 3% والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة جداً وطرديّة بين النسبتين، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد  $R^2$  التي بلغت 0.1% والتي تكاد تكون صفراً، وهذا يدل على أن نسبة تأثير نسبة أعداد المستخدمين في متوسط معدل العائد على الأصول هي شبه معدومة، وأن هناك متغيرات أخرى هي التي تؤثر فيه بالنسبة شبه الكاملة وتبلغ 99.9%.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تبيّن أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب الربحية متمثلةً بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.

3-3-3 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية":

نُبيّن فيما يلي جدولاً يوضّح نتائج تحليل الانحدار البسيط بين كل نسبة من النسب المعبّرة عن التكنولوجيا المالية ومتوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع للعيّنة (نسبة النشاط)، وذلك كما يلي:

الجدول 6: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفرضياتها الفرعية

	Multiple R	R Square (R <sup>2</sup> )	Significance F
نسبة الإيرادات	0.81	0.66	0.02
نسبة قيمة الصفقات	0.94	0.9	0.001
نسبة أعداد المستخدمين	0.92	0.84	0.003

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج EXCEL

3-3-3-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 2% وهو أصغر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وهذا يدل على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكّده قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة الإيرادات ومتوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع للمصارف عينة الدراسة التي بلغت 81% والتي تدل على وجود علاقة قوية جداً وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكّده أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** التي بلغت 66% وهي قريبة من الواحد، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة الإيرادات في متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع مرتفعة، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أصغر وتبلغ 34%.

3-3-3-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 0.1% وهو أصغر بكثير من مستوى الدلالة المفترض (5%)، مما يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** التي بلغت 94% والتي تدل على وجود علاقة قوية جداً وطرديّة بين النسبتين، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** البالغة 90% وهي قريبة جداً من الواحد، وتدلل أنّ نسبة تأثير نسبة قيمة الصفقات في متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع مرتفعة جداً، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أصغر بكثير وتبلغ 10%.

3-3-3-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 0.3% وهو أصغر بكثير من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وبدل أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** البالغة 92% والتي تدل على وجود علاقة قوية جداً وطرديّة بين النسبتين، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** البالغة 84% وهي قريبة جداً من الواحد، وتدلل أنّ نسبة تأثير نسبة أعداد المستخدمين في متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع مرتفعة جداً، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أصغر وتبلغ 16%.

**نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:**

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تبيّن أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.

3-3-4 اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية":

نُبيّن فيما يلي جدولاً يوضّح نتائج تحليل الانحدار البسيط بين كل نسبة من النسب المعبّرة عن التكنولوجيا المالية ومتوسط نسبة سعر السهم إلى عائد السهم للعينة (نسبة السُّوق)، وذلك كما يلي:

الجدول 7: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة وفرضياتها الفرعية

	Multiple R	R Square (R <sup>2</sup> )	Significance F
نسبة الإيرادات	0.11	0.01	0.8
نسبة قيمة الصفقات	0.06	0.004	0.88
نسبة أعداد المستخدمين	0.01	0.0002	0.97

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج EXCEL

3-3-4-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 80% وهو أكبر بكثير من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وهذا يدل على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكّده قيمة معامل الارتباط **R** بين نسبة الإيرادات ومتوسط نسبة سعر السهم إلى عائد السهم للمصارف عينة الدراسة التي بلغت 11% والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة جداً وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكّده أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** البالغة 1% وهي قريبة جداً من الصفر، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة الإيرادات في متوسط نسبة سعر السهم إلى عائد السهم منخفضة جداً، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بنسبة أكبر بكثير وتبلغ 99%.

3-3-4-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 88% وهو أكبر من مستوى الدلالة المفترض (5%)، ويعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة قيمة صفقات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** البالغة 6% والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة جداً وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** البالغة 0.4% وهي تكاد تكون صفراً، مما يعني أن نسبة تأثير نسبة قيمة الصفقات في متوسط نسبة سعر السهم إلى عائد السهم شبه معدومة، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بالنسبة شبه الكاملة وتبلغ 99.6%.

3-3-4-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية):

مستوى دلالة الاختبار **Sig F** بلغ 97% وهو أكبر بكثير من مستوى الدلالة المفترض (5%)، وبدل أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط **R** البالغة 1% والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة جداً وطردية بين النسبتين، وهذا ما أكدته أيضاً قيمة معامل التحديد **R<sup>2</sup>** البالغة 0.02% وهي تكاد تكون صفراً، وتدل أن نسبة تأثير نسبة أعداد المستخدمين في متوسط نسبة سعر السهم إلى عائد السهم شبه معدومة، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيها بالنسبة شبه الكاملة وتبلغ 99.98%.

**نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:**

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تبيّن أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية في نسب السُّوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

## النتائج

يمكن عرض نتائج الدراسة من خلال محورين وهما محور خاص بالدراسة التحليلية ومحور خاص باختبار الفرضيات، وذلك على الشكل التالي:

### أولاً: النتائج الخاصة بالدراسة التحليلية

- 1- إنَّ الثبات المستمر في تطوُّر النسب الثلاث المعبِّرة عن التكنولوجيا المالية خلال فترة الدراسة دليل على النهج الثابت والمستمر الذي تتبَّعه دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا المالية والذي يتماشى ويتوافق مع النهج العالمي في مواكبة أحدث التطورات في هذا المجال.
- 2- إنَّ الاتجاه العام لنسبة إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم كان متزايداً خلال فترة الدراسة.
- 3- إنَّ نسبتي (قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى العالم كانتا في انخفاض طفيف تدريجي خلال فترة الدراسة.
- 4- إنَّ نسبة الرصيد النقدي كانت منخفضة نسبياً لدى مصارف العينة خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن سيولة مصارف العينة كانت منخفضة نسبياً ومخاطر السيولة مرتفعة نسبياً.
- 5- إنَّ معدل العائد على الأصول كان منخفضاً نسبياً لدى مصارف العينة خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن ربحية مصارف العينة كانت منخفضة نسبياً.
- 6- إنَّ نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع كانت مرتفعة نسبياً لدى مصارف العينة خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن نشاط مصارف العينة كان مرتفعاً نسبياً.
- 7- إنَّ نسبة سعر السهم إلى عائد السهم (نسبة السُّوق) كانت منخفضة نسبياً وجيدة لدى مصارف العينة خلال فترة الدراسة.

## ثانياً: النتائج الخاصة باختبار الفرضيات

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم في نسب السيولة متمثلة بنسبة الرصيد النقدي في المصارف الإماراتية.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم في نسب الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول في المصارف الإماراتية.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم في نسب النشاط متمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في المصارف الإماراتية.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب التكنولوجيا المالية متمثلة بنسبة (إيرادات، قيمة صفقات، أعداد مستخدمي) التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى مثيلاتها في العالم في نسب السوق متمثلة بنسبة سعر السهم إلى عائد السهم في المصارف الإماراتية.

## التوصيات

استناداً إلى النتائج التي تمَّ عرضُها أعلاه يستطيع الباحث وبشكل متواضع عرض التوصيات التالية:

1- يوصي الباحث المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الإمارات بالاستمرار بمواكبة التطورات الجديدة والحفاظ على النهج الجيد المتوافق مع النهج العالمي في مجال التكنولوجيا المالية.

2- يوصي الباحث المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الإمارات بالاستمرار بنهج التنبؤي السريع لأحدث التطورات في مجال التكنولوجيا المالية للمحافظة على الزيادة المستمرة في إيرادات التكنولوجيا المالية في الإمارات.

3- يوصي الباحث المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الإمارات باتتباع الإجراءات وبذل مزيد من الجهد لزيادة قيمة صفقات وأعداد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الإمارات بنسبة أكبر.

4- يوصي الباحث مصارف العينة باتتباع السياسات واتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى وذلك لزيادة نسبة الرصيد النقدي لديها وتعزيز السيولة وتخفيض مخاطر السيولة إلى مستوى مقبول.

5- يوصي الباحث مصارف العينة باتتباع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة حجم صافي الربح ورفع معدل العائد على الأصول وزيادة الربحية.

6- يوصي الباحث مصارف العينة بالاستمرار باتتباع السياسات الجيدة التي أدت إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع نسبياً وزيادة نشاط العينة مع أخذ الحذر بشأن السيولة.

7- يوصي الباحث مصارف العينة بالاستمرار باتتباع السياسات الجيدة التي أدت إلى انخفاض نسبة سعر السهم إلى عائد السهم (نسبة السوق) نسبياً وإلى زيادة عوائد الأسهم وجذب مستثمرين أكثر للاستثمار في أسهمها.

## آفاق الدراسة المستقبلية

يأمل الباحث أن تتم إعادة تناول هذه الدراسة بشمولية لكافة النسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية، ولعينة أكبر من هذه العينة من المصارف الإماراتية لكون المجتمع المدروس في الإمارات كبير نسبياً، ولأنّ المصارف الإماراتية تُعدّ من أفضل المصارف في الشرق الأوسط وأكثرها مواكبةً لنهج التكنولوجيا المالية في العالم، وأن يتم بيان فيما إذا كان هناك أثر لكل نسبة من النسب المعبرة عن التكنولوجيا المالية في الأداء المالي للمصارف في الإمارات والحصول على نتائج وبناء توصيات في ضوء هذه النتائج من أجل الاستمرار بتبني أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا المالية ولتحسين الأداء المالي للمصارف الإماراتية، كما وأن تتم المقارنة بين الإمارات والدول العربية الأخرى المتقدمة في مجال التكنولوجيا المالية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أحمد، أحمد، (2024)، تأثير التحول الرقمي على إدارة سلاسل التوريد الالكترونية في شركات توزيع الكهرباء، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 2، مصر.
- الهلالي، نوره، (2022)، قياس وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.
- بدر، إسماعيل، (2022)، أثر التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية "دراسة ميدانية"، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مصر.
- بن لخضر، عبد الغني، (2024)، المحركات الرئيسية للتوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية، جامعة محمد بشار طاهري، مجلة الأعمال الالكترونية والاقتصاد الرقمي، المجلد 2، العدد 1، الجزائر.
- بن لخضر، عبد الغني، سعيدي، نور الهدى، (2024)، التكنولوجيا التنظيمية كحل لإرساء مبادئ الحوكمة البنكية في البنوك الجزائرية، جامعة محمد بشار طاهري، مخبر الدراسات الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد 1، الجزائر.
- بومصباح، صافية، (2023)، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العاملي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ربيحي، جهاد، زيتوني، فتيحة، (2023)، أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات "دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"، جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- رملي، خديجة، شلالي، عبد القادر، (2023)، الشمول المالي والتكنولوجيا المالية تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، جامعة البويرة، مجلة معارف، المجلد 18، العدد 2، الجزائر.
- عبد المجيد، رجب، (2023)، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالسوق المصرية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، مصر.
- قروش، عيسى، فضيلي، سمية، عز الدين، عبد الرؤوف، (2021)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1، الجزائر.
- قواسمية، أحلام، حارك، فاطمة الزهراء، (2023)، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، جامعة 8 ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قلمة، الجزائر.
- محمد، محمد عدنان، (2023)، تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 45، العدد 4، مصر.
- مرسي، خولة، موساوي، هاجر، (2023)، تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين أداء البنوك-دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات-، جامعة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، الجزائر.
- ناصري، حنان، جلايلة، أمال، (2023)، الرقابة الاستراتيجية ودورها في تقييم الأداء المالي، جامعة أحمد دراية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alt, Rainer, Fridgen, Gilbert, Chang, Younghoon, (2024), **“The Future of Fintech – Towards Ubiquitous Financial Services”**, Electronic Markets Journal, Springer International Publisher, Germany.
- Chen, AJ, Even–Tov, Omri, Kang, Jung Koo, Wittenberg–Moerman, Regina, (2023), **“Digital Lending and Financial Well–Being: Through the Lens of Mobile Phone Data”**, Harvard Business School, USA.
- Deloitte Fintech Report, (2020), **“Fintech: On the Brink of Further Disruption”**, Deloitte Financial Advisory, Netherlands.
- Monis, Elroy, Pai, Ramesh, (2023), **“Neo Banks: A Paradigm Shift in Banking”**, International Journal of Case Studies in Business, IT and Education, Vol 7, No 2, India.
- Sardar, Somnath, Anjaria, Kavita, (2023), **“The Future of Banking: How Neo Banks are Changing the Industry”**, Gujarat University, School of Professional and Management Studies, International Journal of Management, Public Policy and Research, Volume 2, Issue 2, India.
- Song, Xiaoling, Yu, Huizhi, He, Zehai, (2023), **“Heterogeneous Impact of Fintech on the Profitability of Commercial Banks: Competition and Spillover Effects”**, Journal of Risk and Financial Management, Vol 16, No 471, Basel, Switzerland.
- Xiao, Jing Jian, Tao, Chunsheng, (2020), **“Consumer Finance/Household Finance: The Definition and Scope”**, University of Rhode Island, USA.

- Yoon, Soon Suk, Lee, Hongbok, Oh, Ingyu, (2023), “**Differential Impact of Fintech and GDP on Bank Performance: Global Evidence**”, Journal of Risk and Financial Management, Vol 16, No.304, Basel, Switzerland.
- Yuliana, Devita, Utomo, Priyo, (2024), “**Financial Performance of PT Bank Rakyat Indonesia Before and After the Covid 19 Pandemic**”, International Journal of Economics, Science and Education, Indonesia.

### ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لمعهد CFA [www.cfainstitute.org](http://www.cfainstitute.org)
- [www.statista.com](http://www.statista.com)
- الموقع الرسمي لبنك المشرق [www.Mashreq.com](http://www.Mashreq.com)
- الموقع الرسمي لبورصة عمّان [www.ase.com.jo](http://www.ase.com.jo)
- الموقع الرسمي لبنك أبو ظبي الأول [www.bankfab.com](http://www.bankfab.com)
- الموقع الرسمي لبنك الإمارات دبي الوطني [www.emiratesnbd.com](http://www.emiratesnbd.com)